



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

ألفية العراقي (في مصطلح الحديث)

المؤلف

عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن (العراقي)

الرسالة رقم ١٥
حسب طلبه

لقد استأذنت
تظومة في علم المصطلح
للشيخ عبد الرحيم بن
الحسين

٦٠٧
٤٢٩٣٣

صلى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةَ الْمُقْتَدِرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَشْجَعِ
مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى الْأَلَاءِ عَلَى امْتِنَانِي جَلَّ عَنْ أَحْصَاءِ
شَرِّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ
فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمَهْمَةُ تَوْضِيحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ شَيْئًا
نَظَّمْتُهَا بِتَبَصُّرَةٍ لِلْبَيْتِ تَذَكُّرَةً لِلْمُنْتَهَى وَالْمُسْتَدَى
لَخَصَّتْ فِيهَا أَبْرَ الصَّلَاحِ جَمْعَةً وَزِدْتُهَا عَلَاءَ تَرَاهُ وَضَعْتُهَا
فَحَيْثُ جَا الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ لِوَأَحَدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتَوْرٌ
كَفَالٍ أَوْ أَطْلَقَتْ لَفْظًا تَبَيَّنَ أَرِيدُ لَا أَبْرَ الصَّلَاحِ بَيْنَهُمَا
وَأَنْ يَكُنْ لَا شَيْنَ خَوْ التَّرْتِيمَا فَسَلَّمَ مَعَ الْجَمَّارِيِّ هَمَا
وَاللَّهُ أَزْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا مَعْتَصِمًا لِي صَغِيرًا وَسَهْلًا لَهَا
أَفْسَا مِنْ الْحَدِيثِ
وَأَمَّا هَذَا الشَّانُ فَسَمُو النَّتْرُ إِلَى مَحَجٍّ وَضَعِيفٌ وَحَسَنٌ

فَالأَوَّلُ

فَالأَوَّلُ الْمُتَّصِلُ لِإِسْنَادِي بِتَقْلِيدِ ضَايِبِ الْفَوَاكِدِ
عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شَدَّ وَذِي رِجْلَةٍ قَادِحَةٍ فَتَوَدِّي
وَبِالْقَعْمِ وَالضَّعِيفِ تَصَدَّقُوا فِي ظَاهِرِهَا لِقَطْعِ وَالْمَقْتَدِ
إِسَّاكُنَا عَنْ حَكْمِنَا عَلَى سَنَدِ بَابِهِ أَصَحُّ مُطْلَقًا وَقَدْ
خَاصَّ بِهِ يَوْمٌ قَفِيلٌ مَالِكٌ عَزَّ نَافِعٌ بِمَارِوَاهِ النَّاسِ
مَوْلَاهُ وَاخْتَرَحَيْتُ عَنْهُ يَسْنَدُ الشَّافِعِيِّ قُلْتُ وَعَنْهُ أَحَدٌ
وَجَزَمَ بَرُ حَنْبَلٍ بِالرُّضْفِيِّ عَنْ سَالِمِ الرَّيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي الْبَرِّ
دَقِيلُ زَيْنُ الْعَابِدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَأَبْنِ شَابِ عَنْهُ
أَوْ فَا بَرُ سَيِّدِينَ عَنِ السَّمَاوِيِّ عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشِ عَنْ ذِي الشَّانِ
الْتَّحِي عَزَّ بَرُ قَيْسِ عُلُقَمَةَ عَنْ أَبِي سَعْدٍ وَوَلَمْ تَرَعَمَةَ
أَصَحُّ كِتَابِ الْحَدِيثِ
أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْقَعْمِ حَمْدٌ وَخَصَّنَ بِالرُّجُوعِ
وَسَلَّمَ بَعْدَ بَعْضِ الرُّجُوعِ أَبِي عَلِيٍّ فَضَلُّوا ذَا الْوَنَعَمِ
وَلَمْ يَرَعَمَاهُ وَكَلَّنْ قَلْبًا عِنْدَ ابْنِ الْأَحْزَمِيِّ قَدْ كَانَا
وَرَدَّ لَكِنْ قَالَ جِيَّ الْبَرُّ لَرِيْفَتِ الْخَسَّةِ إِلَّا الْتَرُّ



وفيه ما فيه لقول الجعفي أخفها منه عشر ألفي
وعله أراد بالتكرار لها موقوف وفي البخاري
أربعة الآلاف والمكرر فوق ثلاثة الوفا ذكرها
الصحيح الزائد على الصحيحين
وخذ زيادة الصحيح أو شئ من صحته أو من ضعفه
بجمعه نحو ابن حبان الزكي وابن خزيمة وكالثدي
على شاهد وقالها القدر به فذاك حسن ما لم يرد
بعله والحق أن يحكم بما يليق والبسني يداي للحاكم

المستخرجات

وأستخرجوا من الصحيح في عوانة وخوفه وأختب
عزوك الفاظ المتن منها إذ خالفت لفظا ومعنى
وما يزيد فأحكم بصحته فهو مع العلو من فائدة
والاصل يعنى اليه من غيرا وليت إذ زاد الحميدي
مئات الصحيح
وارفع الصحيح مرويها
شروطها

شروطها حوى بشرط الجعفي فسلم بشرط غيري
وعنده الصحيح ليس يمكن في عصرنا قال الجعفي يمكن
حكم الصحيحين والتعليق
واقطع بصحة ما قد أسند كذالك وقيل ظنا ولدا
تحقيقهم قد عزاه الثوري وفي الصحيح بعض شئ قد
ضعف وإنما لا سند شيئا فإن يجز فصح أو رده
ممرضا فلا زال لكن يشعر بصحة الأصله كذا
وإن يكن أول الأسناد حذف مع صيغة الجزم فتعليقا غير
ولو إلى آخره أما الذي لشيخه عزاه قال قلذي
عن عنة كثر العارفين لا تصح لابن خزيمة المخالف
نقل الحديث من الكتب المعتمدة
وأخذت من كتاب العقل أو احتجاج حيث سماع قد
عرضا له على أصول بشرط وقال يحيى الثوري أصل فقط
قلت ولا خير امتناع نقل سوي مروي به إجماع
القسم الثاني الحسن

وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ تَحْرَجًا وَقَدْ اشتهرت رجاله بذلك أخذ
حمداً وقال الترمذي عالم من الشدة وذم مع راوينا منهم
بكذب ولم يكن فرداً وردت قلت وقد حسن بعضنا الفرد
وقيل ما ضعف قريباً يحتمل فيه وما بكره واحد حصل
وقال بان لي ما معان النظر ان له قسماً كل قد ذكر
قسماً و زاد كونه ما عللاً ولا ينكر اوشد ووشلاً
والفقها كلهم تستعمله والعلماء الحل منهم يقبله
وهو باقسام الصحيح ملحق حجة لان يكن لا يلحق
فان يقل حجج بالضعيف نقل اذا كان من الموصوف
رواياته بسوء حفظ يخبر بكونه من غير وجه يذكر
وان يكن الكذب اوشداً ارفوي الضعف فلم يخبروا
الا ثري الترسل حيث اشد اوارسلوا كما يحيى اعتضداً
والحسن المشهور بالعدالة والصدق راويه اذا اتى له
طرق اخرى نحوها من الطرق صحته كمن لو لم اشق
ان تابعوا محمد بن عمرو عليه فارتقى الصحيح بحري
قال ومن بطنه للحسن جمع ابي داود في السنن

فانه

فانه قال ذكرت فيه ما صح ارقارباً او يحكيه
وما به وهو شديد قلته وحيث لا فصاح خرجته
فما به ولم يصح وسكت عليه عند له الحسرت
وان شديداً قال الامويته تدبيلح الصحة عند مخرجه
والايمان اليقري انما قول ابي داود يحيى سيما
حيث يقول حمله الصحيح لا توجد عند مالك والنبلا
فاحتاج ان ينزل في الاشارة الى يزيد بن ابي زياد
وخوره وان يكن والسبق قد فانه ادرك ايام الصد
هل لا فقي على كتاب سيما بما فقي عليه بالتحكم
والبعوي اذ قسم الضا الى القحاح والحسار جالما
ان اللسان ما روه في السنن رده عليه اذ بها غير الحسن
كان ابو داود ارفوي ما يزويه والضعيف حيث لا
ان الباب غيره فذلك عنده من راوي قوي قاله ابن منده
والنسائي يخرج من لم يجمعوا عليه تركا مذهب تسع
ومن عليها الطلق الصحيح فقد اتى شاملاً صريحاً

ق

يحد

وَدَوْنَهَا فِي رُتْبَةٍ مَا جَعَلَ عَلَى الْمَسَائِدِ فِدْعَى الْخَفَا
 كَسَنَدِ الطَّالِبِ وَاحِدًا وَعُدَّةٌ لِلدَّارِئِ مَا انْتَقَدَا
 وَالْحِكْمُ لِلْإِسْنَادِ بِالصَّحَّةِ بِالْحُسْنِ دُونَ الْحُكْمِ لِلتَّرَاوَا
 وَأَقْبَلَهُ إِنْ أُلْفِقَهُ بِالْعَدَلِ وَلَمْ يَلْقَبْهُ بِصَغْفٍ يَنْتَقِدُ
 وَأَسْتَشْكِلُ الْحُسْنَ فِي مَنَاقِبِ الْقَطَائِرِ دَقِيقٌ صِفٌ
 بِهِ الضَّعِيفُ أَذْيَرُ وَمَا يَخْتَلِفُ سَنَدُهُ فَكَيْفَ إِفْرَادُ وَصِفٌ
 وَلَا يَبِي الْقَفْحُ فِي الْاِقْتِرَاحِ أَنْ تَقْرَأَ الْحُسْنَ ذَا الْأَمْطَلِجِ
 وَإِنْ يَكُنْ صَحٌّ فَلَيْسَ يَلْتَمِسُ كُلُّ صَحِيحٍ حَسَنًا لَا يَتَعَكَّسُ
 وَأُورِدَ وَانْمَاحَ مِنْ أَفْرَادٍ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا غَيْرَ الْمَسْنَدِ

القسم الثالث الضعيف

أَمَا الضَّعِيفُ فَمَا كَرِهْتُ بَلِغَ رُتْبَةِ الْحُسْنِ وَإِنْ بَطَّاعِي
 فَعَاقِبَةُ شَرْطِ قَبُولِ قِسْمٍ وَأَشْيَرُ قِسْمٍ غَيْرُهُ وَصَمَّوَا
 سِوَاهُمَا ثَالِثٌ وَمَهْذَا دَعْدٌ لَشَرْطٍ غَيْرِ مَبْدُؤِ فِذَا
 قِسْمٌ سِوَاهُمَا شَرِّدٌ غَيْرُ الَّذِي قَدَّمْتَهُ نَشْرَعُ لِي ذَا فَاحْتَدَى
 وَعُدَّةُ الْبَسِي فِي مَا أَرَعَى لِتِسْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ نَوْعًا

الموقوف

رَسِمَ مَرْفُوعًا مَصَافًا لِلنَّبِيِّ وَأَشْتَرَطَ الْحَطِيبُ رَفَعَ الصَّاحِبِ
 دَسْرًا يِقَابِلُهُ يَدِي الْإِسْنَادِ فَقَدَعْنِي بِذَلِكَ ذَا الْإِتِّصَالِ

المسند

وَالْمَسْنَدُ الْمَرْفُوعُ أَوْ مَا تَدْرُجُ لَوْ مَعَ وَقْفٍ وَمَوْفِي هَذَا يَقِلُّ
 وَالثَّالِثُ الرَّفْعُ أَوْ ضَرْبًا مَعًا شَرْطِيهِ الْإِكْرَامِيهِ قَطْعًا

المتصل والموصول

وَإِنْ تَصَلَّ سَنَدٌ مَسْنُوقًا فَسَمِيهِ مَسْنُوقًا مَرْصُولا
 سِوَا الْمَوْقُوفِ وَالْمَرْفُوعِ وَكَمْرِيذًا إِنْ دَخَلَ الْقَطْعُ

الموقوف

رَسِمَ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصْرْتَهُ بِصَاحِبٍ وَصَلَتْ أَوْ قَطَعْتَهُ
 وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَاهُ الْأَثْرَ وَإِنْ تَقَفَ بِغَيْرِهِ قَيْدٌ تَبَرُّ

المقطوع

وَرَسِمَ بِالْمَقْطُوعِ قَوْلُ الشَّاعِرِ وَنَعْلَهُ وَقَدَرُ أَيُّ الشَّاعِرِ
 تَعْبِيرُهُ بِهِ عَنِ الْمَقْطُوعِ قُلْتُ وَعَكْسُهُ أَمْطَلِجُ الْبَرْدِ ع

فروع

قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مِنَ السَّنَةِ أَوْ لِحْوَامِرِنَا حُكْمُهُ الْقَفْحُ وَلَوْ

بَعْدَ النَّبِيِّ قَالَهٗ بِأَعْمَرٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ
 وَقَوْلُهُ كَمَا تَرَى إِنْ كَانَ بَعْضُ عَصْرِ النَّبِيِّ مِنْ قَبْلِ مَا رَفَعَ
 وَقِيلَ لَا أَوْلَا قَوْلًا كَذَا لَهُ وَالْمَخْطُوبُ قُلْتُ لَكِنْ جَعَلَهُ
 مَرْفُوعًا لِلْحَاكِمِ وَالرَّازِيِّ ابْنِ الْمَخْطُوبِ وَهُوَ الْقَوِيُّ
 لَكِنْ حَدِيثٌ كَانَ بَابَ الْمُصْطَفَى يَقْدَعُ بِالْأَطْفَارِ مِمَّا دَقَّقَا
 حُكْمًا لِدَيِّ الْحَاكِمِ وَالْمَخْطُوبِ وَالرَّفْعُ عِنْدَ الشَّيْخِ ذُو الْقُوَّةِ
 وَعَدَمًا فَسَدَّ الصَّحَابِيُّ رَفْعًا فَمَحْوُولٌ عَلَى الْأَسْبَابِ
 وَقَوْلُهُمْ يَرْفَعُهُ يَبْلُغُهُ بِهٖ رِوَايَةٌ يَنْبَغِيهِ رَفْعٌ قَائِمَةٌ
 وَإِنْ يُقَالُ عَنِ تَابِعٍ مَرْسَلٌ قُلْتُ مِنْ كَسْتُهُ عَنْهُ نَقَلُوا
 تَصْحِيحًا وَرَفَعَهُ ذُو الْحِجَالِ حَتَّى مَرَّ بِمَنْهُ لِلغَزَالِيِّ
 وَمَا أَنَّى عَنْ صَاحِبِ بَيْتٍ يُقَالُ رَأَيْتُ حَلَّةَ الرَّفْعِ عَلَى
 مَا قَالُوا فِي الْمَحْوُولِ الْمُؤْتَرَاتِي فَالْحَاكِمُ الرَّفْعُ لِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ
 وَمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُحَمَّدٌ وَعَنْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ
 كَثَرًا قَالَ بَعْدَ مَا خَطَبَ رَوَيْتُهُ الرَّفْعُ وَذَلِكَ عَجِيبٌ
 الْمُرْسَلُ
 مَرْفُوعٌ تَابِعٌ عَلَى الْمَشْهُورِ مَرْسَلٌ أَوْ قِيْدَةٌ بِالْكَبِيرِ

أَوْسَطُ

أَوْسَطُ رَأَيْتُهُ ذُو الْقُوَّةِ وَالْأَوْلَى كَثَرًا فِي اسْتِغْثَالِ
 وَأَخْبَحَ مَا لَكَ كَذَا النُّجْمَانِ وَتَابِعُوا هَاهُنَا وَذَلِكَ
 وَرَدَهُ جَمَاعَةُ الثَّقَاتِ لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ
 وَصَاحِبُ التَّهْنِيدِ عَنْهُمْ تَقْلَهُ وَمُسْتَلَمٌ صَدْرَ الْكِتَابِ لَعَلَّ
 لَكِنْ إِذَا فَحَصْنَا مَخْرَجَهُ عَمْسَدًا أَوْ مَرْسَلًا يَخْرُجُ
 مِنْ لَيْسَ رَوَى عَنْ تَجَالِ الْأَوْلَى تَقْبَلُهُ قُلْتُ الشَّيْخُ لَمْ
 وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَبِيرِ قِيْدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَيْدِيًا
 وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحَيْطِ وَأَقْفَهُمْ لَا يَنْفَعُ لَفْظُ
 فَإِنْ يُقَالُ فَالْمُسْتَدُّ الْمُعْتَمَدُ فَقَدْ دَلِيلًا بِهِ يُعْتَصَدُّ
 وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ وَفِي الْأَصُولِ نَعْنَهُ بِالْمَرْسَلِ
 أَمَا الَّذِي رَسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَمَحْوُولٌ الْوَصْلُ عَلَى الْقَوْلِ
 الْمُنْقَطِعِ وَالْمَعْضَلِ
 وَمَنْ بِالْمُنْقَطِعِ الَّذِي سَقَطَ قَبْلَ الصَّحَابِيِّ بِهِ رَأَوْفَقُ
 وَقِيلَ مَا لَمْ يَتَّصِلْ دَقًّا لَا يَأْتِيهِ الْأَقْرَبُ لَا اسْتِغْثَالَ
 وَالْمَعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا وَمِنْهُ قَسَمَ ثَانِي
 حَدَّثَ النَّبِيُّ وَالصَّحَابِيُّ يَتَّبَعُ وَوَقَفَ مِنْتَهُ عَلَى مَنْ تَبَعَا
 الْعَنْعَنَةُ

يُفَصِّلُ

٣

وَمَحَىٰ أَوْضَلُ مَعْنَعِي سَلَمٌ مِنْ دَلِيلَةِ رَاوِيهِ وَالْقَاعِلُ
 دَبْعَةٌ مَرَّحِي بِهَا جَمَاعًا وَمَسْلَمٌ لَمْ يَشْرُطْ أَجْمَاعًا
 لَكِنْ نَعَا صَرَادِقِيلٌ لِيَشْرُطَ طَوْلَ صَحَابَةٍ وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ
 مَعْرِفَةَ الرَّاوي بِالْأَخْذِ عَنْهُ وَقِيلَ كَلَّمَا أَتَانَا مِنْهُ هـ
 مُنْقَطِعٌ حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ وَحُكْمٌ خُذْلَمَ عَنِ فَالْجُلِّ
 سَوْدٌ وَالْقَطْعُ نَحْيُ الْبُرُوجِي حَتَّى يَبِينَ الْوَصْلُ فِي التَّخْرِيجِي
 قَالَ أَمْثَلُهُ رَايَ بَنِي شَيْبَةَ كَذَّالَهُ وَلَمْ يَنْصَرِفْ صَوْبَهُ
 ثَلَاثُ الصَّوَابِ أَرَمْنَا رَدَّ مَا رَوَاهُ بِالْشَّرْطِ الَّذِي تَقَدَّمَ
 يَجْلُزُهُ بِالْوَصْلِ كَيْفَ مَا رَوَى بِقَالَ أَوْ عَنْ أَوْ بَانَ فَسَوِي
 وَمَا حَكِيَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَقَوْلُ يَعْقُوبَ عَلَى ذَا سُرِّلِ
 وَكَثْرَ اسْتِعْمَالِ عَيْنِي فِي ذَلِكَ إِجَارَةٌ وَهُوَ بَوْصَلٌ مَا مَرَّ
 تَعَارُضُ الْوَصْلِ وَالْإِسْرَافُ أَوْ التَّرْفَعُ وَالْوَقْفُ
 وَأَحْكَمُ بَوْصَلٍ ثِقَةٌ فِي الْأَظْهَرِ وَقِيلَ بِإِسْرَافِهِ الْأَكْثَرُ
 وَنَسَبُ الْأَوَّلِ لِلتَّقَارُرِ أَنْ صَحَّحُوا وَقَضَى الْبَخَّارِيُّ
 بَوْصَلٍ لِأَبِي كَاحٍ وَالْأَبِيُّ مَعْلُومٌ مِنْ أَرْسَلَهُ كَالْحَبِيلِ
 وَقِيلَ الْأَكْثَرُ وَقِيلَ أَحْفَظُ ثُمَّ نَمَا إِسْرَافٌ عَدَلٌ يَحْفَظُ

يقدم

يُقَدِّحُ فِي أَهْلِيَّةِ الْوَأَصْلِ أَوْ مُسْنِدِهِ عَلَى الْأَصْحَحِ وَرَأَا
 أَنَّ الْأَصْحَحَ الْحُكْمَ لِلرَّفْعِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ فِي ذَاوَدَا كَمَا حَلُّوا

التدليس

تَدْلِيْسٌ لَأَسْنَادٍ كُنَّ يَتَّقَمَنَّ حَدِيثَهُ وَيَرْتَفِي بِعَيْنٍ وَأَنَّ
 وَقَالَ يَوْمَهُمُ اتِّصَالًا وَأَخْتَلَفَ فِي أَهْلِهِ فَالرَّدُ مُطْلَقًا تَقَدَّمَ
 وَإِنَّا كَثُرُونَ فَيَبْلُغُوا صَرَحًا تَقَابُضُ بَوْصَلِهِ وَصَحْحَا
 وَفِي الصَّحِيحِ عِدَّةٌ كَالْأَمْرِ وَهَشِيمٌ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ
 وَدَمَةٌ شَعْبَةٌ ذُو الرُّسُوحِ وَدَوْنُهُ التَّدْلِيْسُ الشُّوْخُ
 أَنْ يَصِفَ الشَّيْخَ بِمَا لَا يَعْرِفُ بِهِ وَذَا بِمَقْصِدٍ يَخْتَلِفُ
 فَشَرُّهُ لِلضَّعْفِ وَاسْتِغْفَارًا وَكَالْخَطِيبِ يَوْمَهُمُ اسْتَكْبَارًا
 وَالشَّافِعِيُّ أَثْبَتَهُ بِمِثْرَةٍ قُلْتُ وَشَرُّهَا أَخْرَافُ الشُّوْخِ

الشكاف

رَدُّ الشُّكُوفِ وَمَا يَخَالِفُ الثِّقَةَ فِيهِ الْمَلَا فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ
 وَالْمَالِكِيُّ الْمَلَانِ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ وَالْحَبِيلِيُّ مَقْرَدُ الرَّاوي فَقَطَّ
 وَرَدَّ مَا قَالَا بِمَقْرَدٍ لثِقَةٍ كَالنَّبِيِّ عَنِ بَعْضِ الرُّوَاهِ وَالْحَبِيَّةُ



وقول سليم روى الزهري بتعين فردا أكلها فوي
وأختار فيما لم يخالف من يقرب من ضبط ففردة حسن
أدبغ الصبغ فصح أوبعد عنه فما شذ فاطرحة ورد

المنكر

والمنكر المفرد كذا البريدي أطلق والصواب في التخرج
إجرا تفصيل لذي الشذوذ فهو بمعنى كذا الشيخ ذكر
نحو كذا البع بالتمر الخبر ومالك سمي ابن عثمان الحمد
فكفارة ابن حديث نزهه خاتمه عند الخلا ودفعه
الاعتبار والتباعات والشواهد

الاعتبار سبب الحديث هل شارك راد غيره فيما حمل
عن شيخه فإن يكن شوك معتبريه فتابع وإن
شوك شيخه ففوق وكذا وقد يسمى شاهدا ثم رادا
من بمعناه أي فالشاهد وما خلا عن كل ذي اعتبار
مثاله لو أخذوا إهابيا فللغة الدبغ ما أتى بها
عن عمر وإلا ابن عيينة قد تولى عمرو في الدبغ فاعتقد
تفردنا أي إهاب فكان فيه شاهدي الباع

زيادات الثقة

واقبل زيادات الثقة منهم ومن سواه فعليه المعظم
وقيل لا وقيل لا منهم وقد سمى الشيخ فقالنا الفرق
دون الثقة ثقة خالفهم فيه من كان فورد عنهم
أو لم يخالفنا قبله وأدى فيه الخطيب التقا وجمعا
أو خالفنا لاطلاق نحو جعلت ربة الأرض ففرد نقلت
فالشافعي وأحمد أحجبا بدا والواصل والإرسال من هذا
لكن في الإرسال جزا فالتقي تقاريمه ورددان مقتضى
هذا قبول الوصل إذ فيه في الجرح علم زائد للمقتضى

الأفراد

الفردية من ففرد مطلقا وحكمه عند الشذوذ سببا
والفردية بالنسبة ما قد تده بثقة أو بلد ذكرته
أو عن فلان نحو قول القائل لم يروه عن بكر الأوابل
لم يروه ثقة إلا ضمه لم يروه هذا غير أهل البصر
فإن يريدوا واحدا من أهلها تجوزا فأجعله من أهلها
وليس في أقداره النسبية ضعف لها من فردية الميثية



لَكِنْ إِذَا قُبِدَ ذَلِكَ بِالثِّقَةِ فَحُكْمُهُ يَقْرَبُ بِمَا أَطْلَقَهُ

المُعَلَّلُ

وَسَمَّيْنَا بَعْضَ الْعِلْمِ مَشْتُوكًا
وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَابِ طَرْتِ
تَدْرِكُ بِالْخِلَافِ وَالْتِفَافِ
جَهْدُهَا إِلَى الظَّاهِرِ عَلَى
أَوْ قَفَا يَرْفَعُ أَوْ تَزْدَلُ
ظُرْفًا مَضَى أَوْ قَفَا فَجَمًّا
وَهِيَ تَجِيءُ نَالِيًا بِالسَّنَدِ
أَوْ قَفَا مَرْفُوعٌ وَقَدْ لَانْتَدَحَ
بِوَهْمِ يَعْلَى بْنِ عَمِيدٍ أَبَدَهُ
وَعِلَّةُ التَّرَكُّبِ كَتَبَى الْبَلَاءُ
وَمَعَ أَنَّ السَّائِقِينَ لَا أَحْقَاقَ فِيهِ شَيْءٌ حَيْرٌ سِيَلًا
وَكَثْرُ التَّعْلِيلِ بِالْإِزْمَالِ
وَقَدْ يَعْلُونَ بِكُلِّ قَدَحٍ
فَسِقٌ وَعَقْلِيَّةٌ وَيُلَوِّحُ جَرِحٌ

وَمِنْهُمُ

وَمِنْهُمْ مَنْ يُطْلِقُ اسْمَ الْعِلَّةِ لِغَيْرِ قَائِحٍ كَوَصْلِ ثِقَةٍ
يَقُولُ مُعَلَّلٌ لِمَنْ حَجَّ كَالَّذِي يَقُولُ مَعَ شَدُوذٍ أَخْتَدِي
وَالشَّيْخُ سَمَّى التَّرِيدَ عِلَّةً فَإِنْ يَرُدُّ فِي عَمَلٍ فَاحْجَجْ لَهُ

المُضْطَرَبُ

مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وَرَدَ مُخْتَلِفًا مِنْ وَاحِدٍ فَازِيدُ
فِي شَيْءٍ أَوْ فِي سُنْدِهِ إِنْ انْتَفَخَ فِيهِ لَشَاوِي خُلُقًا مَا إِنْ
بَعْضُ أَوَّجُوهُ لَمْ يَزِكِرْ مُضْطَرَبًا وَالْحَاكِمُ لِلْمَرَّاحِ مِنْهَا وَجِبًا
كَالْحَطِّ لِشَيْءٍ حَسْرَ الخَالِقِ وَالْأَصْطَرَابُ مَوْجِبٌ لِلضَّعْفِ

الْمَدْرَجُ

الْمَدْرَجُ الْمَلْحُوقُ آخِرُ الْخَيْرِ مِنْ تَوَلُّدِ مَا بِالْأَفْضَلِ ظَهَرَ
نَحْوُ إِذَا قُلْتَ الشَّهْدُ وَصَلُ ذَلِكَ زَمِيرٌ وَأَبْنُ تَوْبَانَ فَصَلُ
قُلْتَ وَمِنْهُ مَدْرَجٌ قَبْلَ قَلْبٍ كَأَسْبَعُوا الْوَصُودَ وَيَلُ لَلْعَيْبِ
وَمِنْهُ جَمْعٌ مَا آتَى كُلَّ طَرَفٍ مِنْهُ بِإِسْنَادٍ بِوَاحِدٍ سَلَفٌ
كَوَائِلُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَدْ أَدْرَجَ تَرَجِيحَهُمْ وَمَا أَخَذَ
وَمِنْهُ أَنْ يَدْرَجَ بَعْضُ سُنْدِهِ فِي غَيْرِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ

تخوذة تفتسوا في متن لا يتعضوا مخرج قد يقبل
 من متن لا تجسوا ادرجه ابن ابي سريرا اذا خرجه
 ومنه متن عن جماعة ردد وبعضهم خالف في السند
 فيجمع الكل باسناد ذكر لم ترائي الذنب اعظم الخبر
 فان عمرا عند واصل فقط بين شقيق وابن شعور فقط
 و زاد الاعتراف المنصور وعمد الادراج لها مخطور

الموضوع

شتر الضعيف الخبر الموضوع الكذب المخلوق الموضوع
 وكيف كان لم يجز اذا ذكره لمن علم ما لم يبين امره
 واكثر الجامع فيه اذ خرج لمطلق الضعيف عن ابي الفرج
 والواصفون للحديث ضرب اخرهم قوم لم يقد تسبوا
 تدد وضروها حسيبة فقبلت متهمر كوناهم ونقلت
 فقيض الله لها نقادها فبينوا يتقدم من سادها
 نحو ابي عصمة اذ راي الوري زعمانا واعن القران فاقرا
 لهم حديثا في فضائل السور عن ابن عباس فيس ما ابتكر

كذا

كذا الحديث عن ابي غنوق راديه بالوضع وليس اقترف
 وكل من اودعه كتابه كالمواحد يخطئ صوابه
 وجوز الوضع على التريب قوم ابن كرام وفي التريب
 والواصفون بعضهم تده من عند نفسه وبعضه وضعوا
 كلام بعض الحكماء في السند ومنه نوع وضعه لم يقصد
 نحو حديث ثابت بن كثر صلاته الحديث وهذه سر

ويعرف الوضع بالاقرار وما بر امراته وربما
 يعرف بالركة قلت اشكك الشحي القطع بالوضع علي
 ما اعترف الواضع اذ قد يكتبه بلي برده وعنه تقرب

المقلوب

وقسموا المقلوب قسمين الي ما كان شهورا ابروا ابدله
 ليواحد نظيره كي يرعبا فيه للاعتراف اذا ما استغيا
 ومنه قلب سند لمن نحو استخا ضم امام الفن
 وفي اية لما اتى بغدادا فرد ما وجود الاستنادا
 وقلب ما لم تقصد الرواة نحو اذا ائمت الصلاة

حَدَّثَهُ فِي مَجْلِسِ الْبَنَانِي حجاجُ أَعْيُنِي ابْنُ أَبِي عَثَانَ
قَطَنَهُ عَنْ تَابِتِ جَرِيرٍ بَيْنَهُ حَمَادُ الضَّرِيرِ

نتيها

وَأَنْ تَجِدَ مَثَلًا مَعْنَى السُّنَدِ فَقُلْ ضَعِيفًا أَيْ هَذَا فَاقْتَدِ
وَلَا تَضَعِيفًا مُطْلَقًا عَلَى الطَّرِيقِ إِذْ لَعَلَّ جَاءَ
بِسُنَدٍ مُجَرَّدٍ بِلِيقْفٍ ذَلِكَ عَلَى حِكْمِ إِمَامٍ بَصِيفٍ
بَيِّنًا ضَعِيفَةً فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَالْشَّيْخُ فِيمَا بَعْدَهُ حَقِيقَةٌ
وَأَنْ تَرُدَّ نَقْلًا لَوَاهِ أَوْ لَمْ يَشْكُ فِيهِ لِأَيِّ سُنَدٍ هِيَ
فَإِنْ يَتَمَرِّضُ كَيْدِي وَيُجْرَمُ بِنَقْلِ مَا سَمِعَ كَقَالَ فَاغْلَمِ
وَسَمَّ لَوَاهِي غَيْرِ مَوْضِعٍ رَوَى مِنْ غَيْرِ بَيِّنٍ لَضَعِيفٍ
بَيِّنَةٍ فِي الْحُكْمِ وَالْعُقَايِدِ عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرِ وَاحِدٍ

مَعْرِفَةٍ مِنْ تَقْبَلِ رِوَايَتَهُ وَمَنْ تَرُدَّ
أَجْمَعُ جَمْعُ رِأْيَةٍ الْأَشْرُ وَالْفَقْهُ فِي قَبُولِ نَاقِلِ الْخَبَرِ
بِأَنْ يَكُونَ صَاطِبًا مَعْدَلًا أَيْ يَقْضَى وَلَمْ يَكُنْ مَغْفَلًا

حفظ

يَحْفَظُ أَنْ حَدَّثَ حَفْظًا يَحْوِي كِنَايَةً إِنْ كَانَ مِنْهُ يَرْوِي
تَعْلَمُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ أَحَالِهِ إِنْ يَرُوهُ بِالْمَعْنَى فِي الْعَدَالَةِ
بِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا ذَا عَقْلِ قَدْ بَلَغَ الْحُلُمَ سَلِمَ الْفِعْلُ
مِنْ فِسْقٍ أَوْ حَزْمٍ مُرَوِّدٍ وَرَنَ زَكَاةً عَدْلًا إِنْ نَعَدَكَ مُؤْمِنًا
وَوَقَّحًا أَكْفَأَهُمْ بِالْوَاحِدِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا خِلَافَ الشَّاهِدِ
رَضَخُوا اسْتَعْنَا ذِي الشَّهْرِ عَنِ تَرْكِيَةِ كَالِذِي نَجْمِ السَّنَنِ
وَلَا يَرَى عَبْدُ اللَّهِ كُلَّ مَنْ عَيَّنِي بِحَمَلِهِ الْعِلْمَ وَلَمْ يَوْضِعْ
فَإِنَّهُ عَدَدُ بَقُولِ الْمُصْطَفَى بِحَمَلِ هَذَا الْعِلْمِ لَكِنْ خَوْلَانَا
وَصَحْحُوا أَقْبُولُ تَعْدِيلًا بِأَيِّ ذِكْرِ لَسَابِيهِ لَمْ أَنْ تَشْكُلَا
وَمَنْ يُوَافِقُ غَالِبًا ذَا الضَّبْطِ فَصَاطِبًا أَوْ نَادِرًا فَخَطِي
وَلَمْ يَرَوْا قَبُولَ جُرْحِ أَهْلِهَا لِلتَّخْلِيفِ فِي أَسْبَابِهِ وَرَبَّمَا
أَسْتَفْسِرُ الْحَرْحَ فَلَمْ يَنْدَخْ كَمَا فَتَرَهُ شَعْبَةٌ بِالرَّضِ قَامَا
هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ حَفَظُ الْأَثَرِ كَشَيْخِي الصَّخِيحِ مَعَ أَهْلِ
فَإِنْ يُقَالُ قَدْ بَيَّنَّ مِنْ جُرْحٍ كَذَا إِذَا قَالُوا لَمْ يَنْبَغِ

النظر



وَأَهْمُوا فَالْتَمَحُوا قَدِ اجْتَابَا أَنْ يَجِبَ الْوَقْفُ إِذَا اسْتَرَابَا
حَتَّى يَبِينَ بَحْثُهُ قَبُولُهُ كَمَنْ أَدْوَأَ الصَّحِيحَ خَرَجَ الْوَالِدُ
فِي الْبَحْثِ أَيْ اجْتَابَا مَعَ ابْنِ مَرْزُوقٍ وَغَيْرِ رِجَالِهِ
وَاحْتِجَسُوا مِنْ قَوْلِهِمْ خَوْسُودًا بِمَنْ مَأْتِيهِ
قُلْتُ وَقَدْ قَالَ أَبُو الْعَالِي وَاخْتَارَهُ تَلْمِذُهُ الْغَزَالِيُّ
وَإِبْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ عِلْمَ بِنَا أَطْلَقَهُ الْعَالِمُ بِأَسْمَائِهِمَا
وَقَدِمُوا الْبَحْثَ وَقِيلَ إِذَا نَظَرَ مَنْ عَدَلَ أَمَّا لَمْ يَرَهُ الْعَيْتَرُ
وَمِنْهُمْ التَّعْدِيلُ لِيُرِيكَتِي بِهِ الْخَطِيبُ وَالْفَقِيهُ الصَّيْرُ
وَقِيلَ يَكْفِي تَحْوَانُ بَقَا لَا حَدَّثَنِي الثَّقَةُ بَلْ لَوْ قَالَ
جَمِيعُ أَشْيَاخِي ثِقَاءٌ لَوْلَمْ أَسْمَ لَا يَقْبَلُ مِنْ قَدِ انْتَهَرَ
وَبَعْضُ مَنْ حَقَّقَ لَمْ يَرِدْ مِنْ عَالِمٍ فِي حَقِّ مَنْ قَلَدَهُ
وَلَمْ يَرِ وَأَنْتِيَاهُ أَوْ عَمَلُهُ عَلَى وَفَاقِ الْمَثَرِ تَقِيحَالَهُ
وَلَيْسَ تَعْدِيلًا عَلَى الصَّحِيحِ رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَلَى التَّعْرِيجِ
وَاحْتَلَفُوا مَلَّ يَسِيلُ الْجَهْلُ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ تَجَمُّوكِ

مجهول

تَجْمُولُ عَيْنِ مَرْئَةٍ رَأَوْفَقَطُ وَرَدَّةٌ أَكْثَرُ وَالْقِسْمُ الْوَسْطُ
تَجْمُولُ حَالِ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ وَحِكْمَةُ الرَّدِّ لِدَى الْبَاهِرِ
وَالثَّلَاثُ الْمَجْمُولُ لِلْعَدَالَةِ فِي بَاطِنٍ فَقَطُّ فَقَدْ رَأَيْتُ لَهُ
حُجَّةً فِي الْحُكْمِ تَقْضِي مَقَابِلَهُ مِنْهُمْ سَلِيمٌ فَقَطُّ
بِهِ وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ لَيْسَ بِأَنَّه عَلَى ذَا حَعْلَا
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحَدِيثِ اشْتَهَرَتْ خَبْرَةٌ بَعْضُ مَنْ هَاتَعَدَّتْ
فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ وَبَعْضُ يَشْتَهَرُ ذَا الْقِسْمِ مَسْتَوْرًا فِيهِ نَظَرُ
وَالْمُخَلَّفُ فِي مَبْتَدِعٍ مَا كَفَرًا قِيلَ يَرُدُّ مُطْلَقًا وَاسْتَهْرَا
وَقِيلَ بَلْ إِذَا اسْتَحْمَلَ الْكُذْبَا نَصْرَةَ مَذْهَبٍ لَهُ وَنَسَبَا
لِلشَّائِعِي إِذْ يَقُولُ أَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ حَطَايِيَّةٍ مَا نَقَلُوا
وَالْأَكْثَرُونَ دَرَاهُ الْأَعْدَا رَدُّوَادُ عَانَقَمُ فَقَطُّ وَقَالَ
فِيهِ ابْنُ حَبَّانٍ اتَّفَاقًا وَرَوَا عَنْ أَهْلِ بَدْعٍ فِي الصَّحِيحِ مَا دَعُوا
وَالْحَمِيدِيُّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بَانَ مِنَ الْكُذْبِ لِعَمْدَا
أَيُّ فِي الْحَدِيثِ لَمْ تَعْدُ تَقْبَلُهُ لِإِنْ نَبَّ وَالصَّيْرُ فِي شِكْلِهِ

الألوكة

www.alukah.net

وَأَطْلَقَ الْكُذْبَ وَزَادَ مَنْ ضَعُفَ نَقْلًا لَمْ يَقُوبَعْدَانِ
 وَكَيْفَ كَالشَّاهِدِ وَالشَّعَائِي أَبُو الْمَطْفَرِ يَرْكَبُ فِي الْجَائِي
 بِالْكَذِبِ فِي خَيْرِ اسْقَاطِ مَا لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ قَدْ تَقَدَّمَ
 مَنْ رَوَى عَنْ ثِقَةٍ كَذَبَهُ فَقَدْتَعَا رِضًا وَلَكِنْ كَذَبَهُ
 لَا تُثَبِّتُ بِقَوْلِ شَيْخِهِ فَقَدْ كَذَبَهُ الْآخِرُ وَازْدَدَ بِأَخِي
 فَإِنْ بَرَدَهُ بِلَا أَذْكَرَ أَوْ مَا يَقْتَضِي سَيَأْتِيهِ فَقَدْ رَأَى
 الْحَكْمَ لِلذَّكَرِ عِنْدَ الْعَظْمِ وَحُكِيَ الْإِسْقَاطُ عَنْ بَعْضِهِمْ
 كَقِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْمِيزَابِ لَشَيْءٍ سَهِيلٍ الَّذِي أَخَذَ
 عَنْهُ فَكَانَ بَعْدَ عَنِ رَيْبِهِ عَنْ نَفْسِهِ يَرُويهِ لَنْ يُصْبِحَ
 وَالشَّافِعِيُّ فِي بَعْضِ الْعِلْمِ يَرْوي عَنْ الْحَيِّ لِحُوفِ الشَّمِّ
 وَمَنْ رَوَى بِأَجْرَةٍ لَمْ يُقْبَلْ إِسْحَاقُ وَالرَّازِيُّ وَابْنُ حَبِيلٍ
 وَهُوَ شَيْءٌ أَجْرَةُ الْفَرَسِ يَحْرُمُ مِنْ مَرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
 لَكِنْ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ أَخَذَ وَغَيْرُهُ تَرَحُّصًا فَإِنْ بَدَأَ
 شَغْلًا بِهِ الْكَسَا جَزَأَ قَا أَقْرَبِهِ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ
 وَرَدَّ ذُو شَأْنِهِ فِي الْحَمْلِ كَالنُّومِ وَالْأَدَا كَلَامًا مِنْ أَصْلِ

او قبل

أَوْ قَبْلَ التَّلْفِيظِ أَوْ تَدْوِيصًا بِالنَّكْرَاتِ كَثْرَةُ أَوْ عَرَفَا
 بِكَثْرَةِ السُّهُورِ مَا حَدَّثَ مِنْ أَصْلِ حَجِّ نَهْرٍ شَمْرَانِ
 يَنْزِلُهُ غَلَطُهُ فَمَارَجَعُ سَقَطَ عِنْدَ مَرَحِدِيَّةٍ جَمَعَ
 كَذَا الْحَمِيدِيُّ مَعَ ابْنِ حَبِيلٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ رَأَى فِي الْعَمَلِ
 قَالَ وَفِيهِ تَطَرُّتُ نَعْمًا إِذَا كَانَ عِنَادًا أَمِنَهُ مَا يُنْكَرُ دَا
 وَأَعْرَضُوا فِي هَذِهِ الْأَمْرِ عَنْ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأُمُورِ
 لَعَسَ مَا بَلَّ بِلَيْفِي بِالْعَاقِلِ السَّلْمِ الْبَالِغِ غَيْرِ الْفَاعِلِ
 لِلْفَسْوَظِ مَرَادُ فِي الضُّطْبَانِ يَثْبُتُ مَا رَوَى بِحُطْمِ مَوْثِقِ
 وَأَنَّهُ يَرْوي مِنْ أَصْلِ وَاقِعًا لِأَصْلِ شَيْخِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَا
 لِيُتَوَذَّكَرَ الْبَيْهَقِيُّ فَلَقَدْ أَلِ السَّمَاعُ لِتَسْلُسُلِ السَّنَدِ

سرايت التعديل

وَالْمَرْخُ وَالْتَعْدِيلُ قَدْ هَدَيْتُهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ إِذْ رَتَبَهُ
 وَالشَّيْخُ زَادَ فِيهَا وَزِدْتُ مَا فِي كَلَامِ أَهْلِهِ وَجِدْتُ
 فَارْتَفَعَ التَّعْدِيلُ مَا كَثُرَتْ كَثِقَتْ ثَبَتَتْ وَلَوْ أَعْدَتْهُ
 تَثْبِيهِ ثِقَةً أَوْ ثَبَّتْ أَوْ مَتَّقَنَّ أَوْ حَجَّةً أَوْ إِذَا عَزَّرَا



الحفظ أو ضبط العذر ويلى ليس به بأس صدوق وصل
بذلك ما مؤنخا راء وتلا محله الصدق ردا عنه إلى
الصدق ما مؤنخا راء وتلا محله الصدق ردا عنه إلى
وصالح الحديث أو مقاربه حيدره حسنه مقاربه
صونج صدوق رثا الله أرجو بان ليس به بأس عدا
وأبن معين قال من أقول لا بأس به فتحة وتقبلا
أن ابن مهدي أجابني ثقة كان أبو خلدة بل
كان صدوقا خير ما مؤنخا راء ثقة الثوري لو تعلمونا
ولما وصفه الصدوق ثم ضعفا يصلح الحديث إذ ليس

مراتب التخرج

وانوا التخرج كذا يضع يكذب وضاع ودجال
وبعد ما منهم بالكذب وساقط وما لك قاجنب
ودا هب متروك اذ فيه نظر وسكتوا عنه به لا يعتبر
وليس بالثقة ثم ردا حديثه كذا ضعيف جدا
واه بكرة وهم قد طرو حديثه وارمر مطرح

بني

ليس بشيء لا يساوي شيئا ثم ضعيف وكذا الرحيبا
بمنكر الحديث أو مطرية واه وضعفه لا يخرج به
وبعد ما فيه مقال الضعف وفيه ضعف تنكر وتعرف
ليس بذلك بالمعنى القوي بحجة بقية بالمسدي
للضعف ما هو فيه خلف طعن فيه كذا سبى حفظ لير
تكلموا فيه وكل من ذكر من بعد شيئا حديثه اعتبر
متى يصح تحمل الحديث أو يستحب

وقبلوا من مسلم حملا في كفه كذا صبي حملا
ثم روي بعد الباع ومع قوم هناد ردا كالسطين مع
اختر أهل العلم للصين ثم قبولهم ما حدثوا بعد الحلم
وطلب الحديث في العشرين عند الزبيرى أحب حين
وقال الذي عليه أهل الكوفة والعشيرة البصرة كالمالوفة
وفي الثلاثين لأهل الشام وينبغي تقييده بالفتح
فكتبه بالضبط والسمع حيث يصح وبه نزاع

فالتحسين للجمهور والحقبة قصة محمود وعقل الحقبة
وهو ابن حمزة وقيل أربعة وليس فيه سنة متبعة
بل الصواب فهمه الخطابيا مميرا وردده الجوابا
وقيل لابن حنبل فرجل قال لخمسة عشرة التمثل
يجوز لا في دونهما فغلطه قال إذا عقله وضبطه
وقيل من بين الجمار والبرق فرق سامع ومن لا فحضر
قال به الجمال وابن المقرئ سمع لابن أربع ذي ذكر
أقسام التمثل وأولها سماع لفظ الشيخ
اعلا وجوه الأخذ عند العظم وهي ثمان لفظ شيخ قائم
كتابا أو حفظا أو قلما حدثنا سمعت أو أخبرنا آتينا
وقدم الخطيب أن يقولوا سمعت إذ لا يقبل التأويل
وبعد ما حدثنا حديثي وبعد ما أخبرنا خبري
وهو كثير يزيد استعملة وغير واحد لما قد أحمله
من لفظ شيخه وبعد تلامذتنا آتينا آتينا وقليل

وقوله

وقوله قال لنا وحومها كقولنا حدثنا لكتها
الغالب استعملها مذكرة وروفا قال بلا تجارزة
وهي على السماع أن زيد اللقي لا سيما من عرفت في المعنى
أن لا يقول ذا الغير سامع منه كحاج ولا كمن يمتنع
عمومه عند الخطيب فعز ذلك على الذي بدأ الوصفا شهر
الثاني الفكرة على الشيخ

ثم الفكرة التي نعتها معظمهم عرضا سوى قالها
من حفظ أو كتابا أو سمعنا والشيخ حافظ لما عرضنا
أولا ولكن أصله بمنسكه بنفسه أو ثقة بمنسكه
قلت كذا أو ثقة بمنسكه يحفظه مع استماع فانتفع
وأجمعوا أخذها ردا نقل الخلال وبه ما اعتدوا
والخلف فيها هل تساروا له أو دونه أو فوقه فنقلنا
عن مالك وصحبه ومعظم كوفة والجاز أهل الحرم
من البخاري هما شيان وابن أبي شيبة مع الثقلان

فذريح العرض وعكته اصح فجعل اهل الشرق نحو جمع
 وجود وا فيه ثرات اذ قري مع دانا اجمع شمر عتر
 بما معنى في اذ لم يقيد ا قراة عليه حتى مشدا
 انشدنا قراة عليه لا سمعت لكن بعضهم قد حلا
 ومطلق التحدث والخبار سعة احمد وروا المقتلار
 والسائي والشمسي يحيى وابن المبارك الحميد اسفيا
 وذهب الزهرى والقطان وما لك دبعده سفيان
 ومعظم الكوفة والحجاز مع البخاري الى الحوار
 وابن جريج وكذا الاذري مع ابن وهب والامام الشافعي
 وسلم وجعل اهل الشرق قد جوزوا واخرنا للفرق
 وقد عراه صاحب الايضاح للشمسي من غير ما خلاف
 والاكثرين وهو الذي اشهر مصطلحا لا قبله لاهل الاثر
 وبعض من قال بذا اعادا قراة الصحيح حتى عادا
 في كل من قابل اخباركا اذ كان قال اذ لا حدثكا

قلت

قلت واذ ائني الذين اشترطوا اعادة الاسناد وموشطه

تقريعات

واختلفوا ان اسنك الاصلها والشيخ لا يحفظنا ندعرضا
 تبعض نظار الاصول بظلة واكثر الحديثين بقيلة
 واختاره الشيخ فان لم يعتمد مسكه فذلك التامع رة
 واختلفوا ان اسنك الشيخ ولم يقتر لفظا فراه المعظم
 وهو الصحيح كافيما وقد منغ بعض ادب الظاهر منه ونقطع
 به ابو الفتح سليم الرازي ثم ابواسحاق السكيت راوي
 كذا ابو نصر وقال يعمل به والفاظ الاذ في الاذرك
 والما كثر اختار الذي قد عهدا عليه اكثر الشيوخ في الاذرا
 حديثي في اللفظ حيث انفردا واجمع ضميره اذ انعددا
 والعرض ان لسمع نقل خبرنا اذ قاريا اخبرني واستحسننا
 ونحوه عن ابن وهب روي وليس بالواجب لكن رصنا
 والشك في الاخذ اكار وحدة اذ مع سواء فاعتبار الوحدة
 محتمل لكن راي القطان الجمع فيها اذ همم الالسان

في شيخه ما قال والوحدة قد اختار في ذال الشيخ وافتد
وقال احمد اتبع لفظا ورد للشيخ في ادائه ولا تعذر
وسمع الابدال فيما صنفنا الشيخ لكن حيث راو عرفنا
بانه سوي فيه ما جرى في النقل بالمعنى ومع داهري
بان ذال فيما روي ذال الطلب باللفظ لا ما وسعوا في الكتب
واختلفوا في صحة السماع من ناسخ فقال بامتناع
الاستفرايحي مع الحرزي وابن عددي وعن الصنعيني
لا تزوحدنا واخبارا قل حضرت والرازي وقول الخليلي
وان المبارك كلاهما كتب وجوز الجمال والشيخ ذهب
بان حرمانه ان يفضل حيث فهم مع اذ لا يطلا
كما جرى للدار نطنجي حينئذ ابتلاء اسماعيل عدا وسرد
وذاك يجري في الكلام اودا هتتم حتى حتى البعض كذا
ان بعد السماع ثم محتمل في الظاهر الكلمتان اذ اقل
ويبغى للشيخ ان يجزمع اسماعه جبرا ليقع ان وقع
قال ابن عتاب ولا غنى عن اجازة مع السماع تقترن
وسئل ابن حنبل ان حرقا ادعاه فقال ان جوعيني

لكن

لكن ابو نعم الفضل منع في الحرف ليستفهمه فلا يبع
الا بان يروي تلك الشاردة عن مفهم وحوه عن زايدة
وخلفا بن ساليمة قال نا اذ فانه حدثنا ثم حدثنا
من قول سفيان وسفيان الكوفي بلفظ ستمل عن المي انبني
كذا كحماد بن زيد اثنى استفهم الذي يليك حتى
رودا عن الاغمر كذا تفقد للتحفي ذر بما قد يبعد
البعض لا يسمعه فيسئل البعض عنه ثم كل ينقل
وكل ذال شامل وتوههم يلقى من الحديث شمه فصر
عنا اذ اول شي سبلا عرفه وما عنوا لشهلا
بان يحدث من وراء سبلا عرفه بصوت اودي حتر
مع وعن سبعة لا تزولنا ان يلا لا حديث امكا
ولا يصترسا معان يمنعه الشيخ ان يروي ما قد سمعه
كذلك التخصيص اوردت ما لم ينقل اخطات او شككت

الثالث الاجازة

ثم الاجازة مثل السماء وتوعت ليشعة انواعا
اروعها محبت لا متاولة تعينه الحار والجارلة
وبعضهم على اتفاهم على جواز اذ ذهب اليها



في الخلاف مطلقا وهو غلط قالوا الاختلاف في العمل قاطبا
ورده الشيخ بان الشافعي قولان فيها ثم بعض تابعي
مذهبه القاضي الحسيني وصاحب الحادي قد قطعوا
قالا كسفة وتجاوزت إذ لبثت رحلة طلاب السنن
وعن أبي الشيخ مع الحرابي إبطا لها ذلك للسخري
لكن على جوارها استقرا عملهم والأكثرون طرا
قالوا به كذا وجوب العمل بها وقيل لا حكم المرسل
والثان أن يعين المجازة دون المجازة وهو أيضا قبله
جمهورهم رواية دعوى والخلف أقوى فيه مما قد خلا
والثالث التعميم في المجاز له وقد مال إلى الجواز
مطلقا الخطيب وابن منده ثم أبو العلاء أيضا بعده
وجاز للموجود عند الطبري والشيخ للأبطال والقادر
وما يعترض مع وصف حضر كالعلماء يومئذ بالشعر
فإنه إلى الجواز أقرب قلت عياض قال المستحب
في ذلك اختلاف بينهم من يري إجازة لكونه منحصرا

والرابع

والرابع الجهل من إجازة أو ما إجازة كجزت إزلة
بعض سماعي كذا إن سمي كتابا أو شخصا وقد سمي
به سواء ثم لما يتضح مراده من ذلك فهو لا يصح
أما المسمون مع البيان فلا يضر الجهل بالأعيان
وينبغي الصحة إن جملهم من غير عدد وتصح لهم
والخامس التعليق في الإجازة بمن يشأها الذي إجازة
أوغيرة معينا والاولى أكثر جهلا وأجازة الأعلام
مع أبو يعلى الأيام الحنبلي مع ابن عمرو وسوق الأبخلي
الجهل إذ يشأها والظاهر بطلافا أنتي بذلك ظاهر
قلت وجدت ابن أبي خزيمة إجازة كالثانية المتبهمة
وإن يقل من شأني قريبا وعموه الأزدي بحيز الكتاب
أما اجزت لفلان إن يرد فالأظهر الأقوى الجواز فاعند
والسادس المذكور لعدم شئ كقوله اجزت لفلان مع
أولاده ونسبه وعقبه حيث أتوا أو خصص العدد مرية
وقوا وهي إجازة الأولا ابن أبي داود وهو مثلا

بالوقف لكن ابا الطيب في كليهما وهو الصحيح المقيد
كذا ابو نصر وجاز مطلقا عند الخطيب وفيه قد سبقا
من ابن عمه وس مع الفراء وقد راي الحكم على التوا
في الوقف في صحته من تبع ابا حنيفة وما لكان معا
والسابع الاذن لغير اهل للاخذ عنه كافر اذ طفل
غير مميز وذا الاخير راي ابو الطيب والجمهور
ولم اجد في كادر نقل ابلي بحضرة المزني تترافعلا
ولم اجد في المحل ايضا نقل وهو من المعلوم وانفعلا
والخطيب لم اجد من فعله قلت راي بعضهم قد سئل
مع ابويه فاجازوا فعل ما اصبح الاسما فيها اذ فعل
ويتبعى البناء ما ذكروا هل يعلم الحمد وهذا اظهر
والثامن الاذن بما سيجله الشيخ والصحيح ان يبطله
وبعض عصري عياض بدله وابن يعين لم يجب من سأل
وان يقل اجزته ما صح له او سيجع فصيح عملة
الذارقطني وسواه اوحق يقع جار العر حيث ما عرف

والثام

والتاسع الاذن بما اجيزا لشيخه فقيل ان يجوز
ورد والصحيح الاعتماد عليه قد جوزه التقاد
ابو نعيم وكذا الرقعة والذارقطني ونصر بعده
فولي ثلاثا باجازة وقد راي من وان يحسن يعتمد
ويتبعى تامل الاجازة فحيث شيخ شيخه اجازة
يلفظ ما صح لديه لم يخط ما صح عند شيخه منه

لفظ الاجازة وشرطها

اجزته ابن فارس قد نقله وانما المعرف قد اجرت له
لانما لستحس الاجازة من العربية ومن اجازة
طالب علم والوليد اذ ذكر عن مالك شرط اخر اي عمر
ان الصحيح انما لا تقبل بالامسا هيرن بما لا يشك
واللفظ ان تجزيت احسن اوردون لفظا ثورا وفوادون

الرباع المناولة

ثم المناولات اما تقترن بالاذن او لا التي فيها اذن
اعلا الاجازات واعلاها اذا اعطاه ملكا فاعارة كذا

أَنْ يَحْضُرَ الطَّالِبُ بِالْكِتَابَةِ عَرْضًا وَقَدْ كَانَ الْعَرْضُ لِلنَّوَالَةِ
وَالشَّيْخُ ذُو مَعْرِفَةٍ فَيَنْظُرُهُ ثُمَّ يَأْتِي بِوَلِ الْكِتَابِ بِمُحَضَّرَةٍ
يَقُولُ هَذَا مِنْ حَدِيثِي قَارِئِهِ وَقَدْ حَكَا عَنْ نَابِلِ الْوَجْهِ
بِأَنَّهَا تَعَادَلِ السَّمَاعَا وَقَدْ آتَى الْمُفْتُونَ ذَا اسْتِئْثَانَا
اسْتِحْقَاقِ وَالتَّوَرِيْعِ مَعَ النَّعْمَانِ وَالتَّسَافِيْعِ وَآخِذِ الشَّيْبَانِي
وَإِبْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِ مُمْرَأَا بِأَنَّهَا أَنْفَعَتْ قَدْ حَكَا
إِجْمَاعُهُمْ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ مَعْتَدَةٌ لِأَنَّ تَكْرِيرَ مَرْجُوحَةٍ
أَمَّا إِذَا نَأْوَلُ وَأَسْتَرْدَا فِي الْوَقْتِ مَعَ وَالْمَجَازِ أَدَى
مِنْ لِسْتَحَّةٍ قَدْ وَافَقَتْ مَرْوِيَةً وَهَذِهِ لَيْسَتْ هَامِزِيَّةً
عَلَى الَّذِي غَيْرَ فِي الْإِجَازَةِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَكِنْ مَازَةً
أَمَّا الْحَدِيثُ آخِرًا وَقَدْ مَأَا إِذَا مَا الشَّيْخُ لَمْ يَنْظُرْ
أَحْضَرَهُ الطَّالِبُ لَكِنْ أَعْتَدَ مِنْ أَحْضَرَ الْكِتَابِ وَهُوَ مَعْتَدٌ
مَعَ وَالْأَبْطَلُ اسْتِنْفَاقًا وَإِنْ يُقَالُ أجزأته إِنْ كَانَ
ذَا مِنْ حَدِيثِي فَهُوَ يُغْلِ حَسْرٌ يُفِيدُ حَيْثُ وَقَعَ السَّبِيْعُ
وَإِنْ خَلَّتْ مِنْ إِذْنِ النَّوَالَةِ قِيلَ نَفْعٌ وَالْأَمْرُ بِأَطْلَعُ

كَيْدٌ

كَيْفَ يَقُولُ مَنْ رَوَى بِالْمُتَادِلَةِ وَالْإِحْكَازَةِ
وَأَخْتَلَفُوا فِيهِ رَوَى مَا نُوْوَلَا فَمَا لَكَ وَإِبْنُ شَهَابٍ جَعَلَا
إِطْلَاقَهُ حَدِيثَنَا وَخَبْرًا يَسُوعٌ وَهُوَ لَا يُقْبَلُ مِنْ يَسْرِي
الْعَرْضُ كَالسَّمَاعِ بِإِجَازَةٍ بَعْضُهُمْ فِي تَطَوُّقِ الْإِجَازَةِ
وَالْمُرْزَبَانِي وَأَبُو نَعِيمٍ أَخْبَرَ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْقَوْمِ
تَقْبِيْدُهُ بِمَا يَبِيْنُ الْوَاقِعَا إِجَازَةٌ تَنَآوَلَا هُمَا مَعَا
أَذِنَ لِي أَطْلُقُ فِي إِجَازَتِي سَوْعٌ لِي أَبَاحَ لِي نَا وَلِي
وَأَنْ أَبَاحَ الشَّيْخُ لِلْمَاجِرِي إِطْلَاقَهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَوَازِ
وَبَعْضُهُمْ آتَى بِقَطْعِهِ شَا فِي كِتَابِي فَمَا سَلِمَ
وَقَدْ آتَى بِخَبَرِ الْأَوْرَاعِي فِيهَا وَلَمْ يَحْلَسِ مِنَ النِّزَاعِ
وَلَفْظُ أَنْ أَخْتَارَهُ الْخَطَاطِي وَهُوَ مَعَ الْإِسْنَادِ دُوَ اقْتِرَابِ
وَبَعْضُهُمْ يَخْتَارُ فِي الْإِجَازَةِ أَنَا نَا كَالصَّاحِبِ الْوَجَازَةِ
وَأَخْتَارَهُ الْهَامِزِيَّةَ شَا فِيهِ بِالْأَدْنِ بَعْدَ عَرْضِهِ شَا فِيهِ
وَأَسْتَحْسِنُوا بِالْبَيْهَقِيِّ كَمَا أَنَا إِجَازَةٌ فَصْرَحَا
وَبَعْضٌ مِنْ تَأَخَّرَ اسْتَعْلَمَ عَنِ إِجَازَةٍ وَفِي قَرِيْبَةٍ مِنْ
سَمَاعَةٍ مِنْ شَيْخِهِ فِيهِ شَيْكٌ وَحَرَقَ عَنْ بَيْنَهُمَا مَشْتَرِكٌ

وفي البخاري قال في بحلة حيرتهم للعرض والثاولة

الخامس المكتوبة

ثم الكتابة بخط الشيخ أو بأدنيه عنه لغائب ولو
الحاضر فإن أجاز معها أشبه ما ناول أو جرد ما
صح على الصحيح والجمهور قال به أيوب مع منصور
والثبث والتفقار قد أجازة وعدة أقوى من الإجازة
وبعضهم صحة ذلك منعا وصاحب البخاري به قد قطعنا
ويكفي أن يعرف المكتوب له خط الذي كاتبه وأبطله
قوم للاشبهة لكن ردا لنذرة التبر وحيث أدري
فالثبث مع منصور استجازا أخبرنا حدثنا جوارزا
وصحوا التفتيش بالكتابة وهو الذي يليق بالتراهة

السادس إغلام الشيخ

وهل من أعلمه الشيخ بما يرويه أن يرويه فحزنا
بمنعه الطوسي وهذا المختار وعدة كائن جرح صاروا
إلى الجوارزا إن بكر نصره وصاحب الشامل جزنا ذكره
بل زاد بعضهم بأن توسعة لم يمنع كما إذا قد سمعه
ورد كاسترعا من يحمل لكن إذا وضع عليه العمل

السابع

السابع الوصية بالكتاب

وبعضهم لجاز الوصية له بالجزء من رواقه أجماله
يرويه أو لسفر أراة ورد ما لم يرد الوجادة

الثامن الوجادة

ثم الوجادة وتلك مصدر وحدثة مؤلدا ليظهر
تغاير المعنى وذلك أن تجد بخط من عاصرت أو قبل عهد
ما لم تجد تك به ولتميزه فقل بخطه وحدت وأحترز
إن لم تثق بالخط قل وحدت عنه أو اذكر قيل أو ظنت
وكله منقطع والأول قد شيب وصلاتا وقد تسهلوا
فيه بجز قال وهذا دلالة يقع إن أوصم أن نفسه
حدثه به وبعض أدري حدثنا أخبرنا و سردا
وقيل في العمل أن العطا لم يره بالوجوب جزما
لبعض المحققين وهو الأموي ولا يتراد ريس الجواز نسبو
وإن يكن بغير خطه قتل قال ونحوها وإن لم يحصل
بالشبهة الوثوق قد بلغني والجزم بمرحله لللفظ
كتابة الحديث و ضبطه

سليخة

واختلف الصحاح والاتباع في كثرة الحديث والإجماع
 على الجوهر بعدهم بالحزم لقوله اكتبوا كتب السهم
 وينبغي غماز ما يستعمل وشكلا يشكلا لما يفهم
 وقيل كله لذي بتديا واكد واملتبس الاسما
 وليك في امر وفي الهاشغ تقطيعه الحروف فهو اتفق
 ويكره الخط الرفي الا لضيق رقي او لرحال ولا
 وسنره الشعليق والشوكا شر القراءة إذا ما قدر ما
 وينقظ الهمل لالخالقلا اذ كت ذاك الحروف تحت مثلا
 ارفوته قلامه اقوال والبعض نقط السنين صفا قالوا
 وبعضهم تحت فوق الهمل وبعضهم كالمزجت جعل
 وان اتى برمز او ميرا مراده واختير ان لا يرمزا
 وينبغي الدارة فضلا لا اذ ان غفاها الخطيب حتى يعرضا
 وكرهوا فضل مضافا لله منه بسطر ان ثاب ما ثلاثة
 واكتب ثنا الله والتسليم مع الصلاة النبي تعظيما
 وان يكره اسقط في اصل وقد خولف في سقط الصلاة احمد
 وعنه قيد بالرواية مع نظمه كما رووا حكاية

والفيري

والعنبري ذابن الدين بيضا لها لا مجال وعادا عوضا
 واختلف الرمز لها والحدفا منها صلاة او سلاما تكفي
 المقابلة
 ثم عليه العذر بما لا مزل ولو اجازة او اصل امير الشيخ او
 فخرج مقابله وخير العزم مع استاذه بنفسه اذ يسمع
 وقيل بل مع نفسه واشروطا بعضهم هذا اوفيه غلطا
 ولينظر السامع حين ينطق في نسخة وقال يحيى
 وجوز الاستاذ ان يروى من غير مقابله وللخطيب ان
 بين والنسخ من اصل وليزد حمة تقبل ناسخ فالشيخ قد
 شرطه ثم اعترى ما ذكر في اصل الاصل لا تكن جهورا

تخرج الساقط

وكتب الساقط وهو الحق حاشية الى اليمين يلحق
 ما لم يكن اخر سطر ولكن لفوق والسطورا غلظا
 وخرجن للسقط من حيث سقط منقطا له وقيل صل خط
 وبعده اكتب صح اورد رجعا او كبر الكلمة لم تسقط معنا
 وفيه لبس وغير الاصل خرج بوسط كلمة المحل
 وليفاض لا يخرج ضيب او ضمن الخوف ليس واني

التصحیح والترقیح وضو التخصیص

وكتبوا صح على المعرض للشك ان نقلا ومعنى ارتقي
ومرضوا نصيبوا صادك فوق الذي صح ورودا وقد
وصيبوا في الفتح والارسال وبعضهم في الاغراض الخوالي
يكث صاد اعند عطف انما يومه تصيبا كذا اذا
تختصر التصحیح بعض يوم وانما مميزة من ليفسح

الكشط والحو والصر

وما يزيد في الكتاب يتعد كسطا ونحوه وتصرب اجود
وصلة بالمروف خطا اول مع عطفه او كتبه شرالي
او نصف دائرة والاصغرا في كل جانب وعلم سطر
سطرا اذا ما كثر سطور اول وان حرف ان تكثيره
فانوما اول سطر ثمما اخر سطر ثمما تقدما
او استجد قولنا لمرصف او يوصف او نحوها فاليف

العمل في اختلاف الروايات

وليبدأ بالأعلى رواية كتابة ويحسن العناية
بغيرها بكتبا او سما او رمز او يكتبها معتنا
بحمزة وحيث راد الاصل حوقه حمزة ويحلو

الاشارة بالرمز

واختصروا في كتبهم حدثنا على ثنا اونا وقيل ثنا
واختصر واخبرنا على انا اوارنا و البيهقي ابنا
قلت و رمز قال اسنادا يريد قافا وقال الشيخ حد فاعهد
خطا ولا بد من النطق كذا قيله ويبيغي النطق بدا
وكتبوا عند انتقال من سند لغيره و انطق بها وقد
لا يال الرقاوي بان لا تقراء وانها من غايل وقد راي
بعض اولي الغرب بان يقولوا مكافا الحديث تطا وقيل
بلحا تحويل وقال قد كتب مكافا صح فامنها اتج

كتابة التسميع

ويكتب اسم الشيخ بعد السئلة والسامعين قبلها مكلة
مورخا او جنبها بالظده او اخر الجز والاطهره
بخط موثوق بخط عرفا ولو خطه لنفسه كفى
ازحمر الكر والاشملا من ثقة صح شيخ امرا
وليغير المسمي به ان يستعذر وان يكن بخط مالك سطر
تقدراي حفص واسماعيل كذا الزيزي فرضا اوسيلوا

بإدخلة على الترمذيه دل كما على الشاهد ما ختم
ويحذر المغادر تقول لأن يثبت قبل عرضه بالترتيب

صفة رواية الحديث وأدابه

وليزو من كتابه فإن عري من حفظه فجايز للأكثر
وعن أي حيفة المنع كذا عن مالك والصبيد لا يواذا
رأي سماعه ولتريد لرفعن نعمان المنع وقال ابن الحسن
مع أي حيف ثم الشافعي والأكثر بن الجواز المواضيع
وإن يغف وعلبت سلامته جازت لدي جمهورهم روايته
كذلك الصبر والأربع لا يحفظان يضبط المرعي
ما سمعا والخلف في الصبري أقوى وأولى منه في البصير

الرواية من الأصل

وليزو من أصل والمقابل به ولا يجوز بالشاهل
مما به اسم شيخه أو أحدا عنه لدي الجمهور وأجازوا
أيوب والبرهان قد أجازة ورخص الشيخ مع الإجازة
فإن يخالف حفظه كناية وليس منه فرا و صوابه
الحفظ مع يقرر والأحسن الجمع كالجلاف ممن يقرن

الرواية بالمعنى

واليزو بالألفاظ من لا يعلم مدلولها وغيره فالمعظم
أجاز بالمعنى وقيل لا الخبر والشيخ في التصنيف قطعاً
وليقل الراوي بمعنى أو كما قال وأحوه كشيك انهما

الاقتضار على بعض الحديث

وحذف بعض المتن فاستغواجر أو إن أشر أو لعالم وميز
ذا بالفتح إن يكن ما أخضره مستغلاً عن الذي قد ذكره
وما الذي ضمته أن يفعله فإن أي جاز أن لا يكمله
أما إذا قطع في الأبواب فتواب الجواز في الأجزاء
الشمع بقراءة اللتان والمصحف
وليحذر اللتان والمصحف على حديثه بأن يحرفها
في ذلك في قوله من كذا حق التحويلي من طلبا
والأخذ من التواهي لا التي أدفع للتصحيح فاستمع وأذاب

إصلاح اللحن والخطأ

وإن أتى في الأصل لحن أو خطأ فقبل روي كيف جاء عدلها
رمدت المحملين يصلح ويقرأ الصواب وهو الأرفع
في اللحن لا يختلف المعنى به وصوتوا الإيقاع بتضبيه
ويذكر الصواب جازاً كذا عن أكثر الشيخ نقلاً أخذوا
والبدوي بالصواب أولاً وأند وأصلح الإصلاح من يروون

وليات في الأصل بما لا يكثر كما بن وحرف حيث لا يعبر
والسقط يدري أن من فوق أي به يتراد بعد يعنى مثبتا
وصحوا السند ذلك ما درس في كتابه من غيره إن يعرف
صحة من بعض من أوسند كما إذا أثبتته من بعد
واحتسوا البيان كالمشكك كلمة في أصله فليسيل
اختلاف الفاظ الشرح

وحيث من أكثر من شرح مننا معني لا يلقه ففتح
بلفظ واحد سمي الظرف عند خبري النقل معني وشرح
بيانه مع قال أومع قال وما يعبر إذا وذا وذا لا
افتريا في اللفظ أو لم يقل مع هم والكتب إن تقابل
بأصل شرح من شيوخه فهل يسمى الجميع مع بيانه احتمل
الزيادة في نسب الشيخ

والشيخ إن يات بعض نسب من فوفه فلا تزد واجتنب
الأفضل هو أو يعنى أو جى ياك والنسب للمعنى
أما إذا الشيخ أكثر السبا في أول الجزء فقط فذهبا
الأكثر من جوار أن ينتم ما بعده والفصل أدنى وأشرف
الرواية من الشيخ التي إسنادها واحد
والشيخ التي بإسناد قط تخديده في كل من أحوط
والأعلى البدويه ويذكر ما بعده مع وبه والأكثر

جوز أن يعبر بعضا بالسند لأخذ كذا إذا انصاح أسد
ومن يعيد سند الكتاب مع آخره احتياط وحلما ما رفع
تقديم المتن على السند

وسبق متن لو يعبر سند لا يمنع الوصل ولا أن يتندي
راوكة السند مخجة وقال خلف النقل معني يتجه
في ذلك النص المترقده على بعض فقيه ذلك الخلاف نقلا
إذا قال الشرح مثله أو نحو

وقوله مع حذف متن مثله أو نحو يريد متنا قبله
فألا ظهر المنع من أن يحمله سند الثاني وقيل له
إن عرف الراوي بالتخفيف والتصنيف والتميز بالتسقط
والمنع في نحو فقط للحكا وداعلى النقل معني ينسأ
واختيار أن يقول مثل متن قبل ومنه كذا أو يبي
وقوله إذ يعبر متر لم يبق وذا كبر الحديث فالمنع أحق
وقيل إن يعرف كلاهما الخبر يترجى الجواز والبيان للمعتبر
وقال إن يجزها لإجارة لما طوي وأنتفردا لإفراة

انذار الرسول بالنبى وعكسه
وإذ رسول نبى أبدا فالظاهر المنع كعكس فعلا
وقدر جى جواراة ابن جنبل والتوري صوتيه وفوقه
السماع على نوع من الوهن أو عن رجلين

ثم على الشايع بالذكرة بيانه كونه وعن خامره
 والمنز عن شخصه واطحج لا يحسن الحدوث له لكن يصح
 وسلم عنه كني فلم يؤن والحدوث حيث وثقاها واخذ
 وان يكن عن كل راد قطعة اجزلا لا يخلط جمعة
 مع البيان كحديث الافك وجرح بعض مقتضى للترك
 وحذف واحد من الاسناد في الصورتين لمنع للزيادة

آداب الحديث

وصح النية في التحديث واخرص على نشر الحديث
 ثم توفوا واعتسل واستعمل طيبا وتشرجا وزر العقل
 صوتا على الحديث واجلس اديت وهيبه بصدركم جلس وهب
 لم تجلس النية طالب نعم ولا تحدث عملا او ان تقم
 او في الطريق تترجبتا خبيثك في شي اروه وان خلاد ملك
 بانه يحسن الخمسينا غاما ولا ناس لا رعبينا
 ورد والشخ بعير البارح خصص لا مالك والشايعي
 وينبغي الاستساك ان عشي لهرز وبالتمارين ابن خلاد جبر
 فان يكن ثاب عقل امرئيل كالنسر ومالك ومن فعل
 والبعوي والهيبي وفيه كالطير يحدتوا بعد المائة
 وينبغي استساك الاعني ان يحق وان من سبل جدر قد عرف

لجان را وفيه ذلك فحوق وترك تحديث حفرة الاحق
 وبعضهم كره الاخذ عنه بيلد وفيه اول منه
 ولا تقم لاحد واقبل عليهم والحديث سبل
 واحمد وصل مع سلام وانا في بده بجليل وخيمه معا
 واعقد للاملا مجلسا قد ان ارفع الاسماع والاحد شرك
 تترجموع فاعخذ ستمليا محصلاذ البقطة مستويا
 يعال اذقا بما يتبع ما يسمعه مبلغا او مغمما
 واستحسنوا البدقاري نلا وبعده استنصت ثم لبلا
 فالحدوث الصلابة ثم اقبل يقول من او ما ذكرت وان سبل
 له وصلني وترقي رادعا والشخ تترجم الشيوخ ودا
 وذكر معروف بشي من لقب اغندرا اوصف لقص اوتب
 لايته جازر ما لم يكن يكرهه كابن علية فسن
 وازوفي الاملا عن شيوخ قدم اولا هم وانتبه واقصر
 ما فيه من فائدة ولا يترد عن كل شخ فوق متن واعقد
 عالي اسناد وتصير متن واجتنب المشك خوف القن
 واستحسن الانشاد في الادب بعد الحكايات مع التوارد
 وان يخرج للرواة منقن مجالس الاملا وصور حسن
 وليس في الاملا حين يكمل غني عن العذر لربيع يحصل



أثر الطالب المحمد بن

وأخلص السنة في طلبها وجدوا أبا عبد الله في مبركا
وما يصير ثم شدة الرخا لغزبه ولا تساعل حملا
وأعمل بما سمع في الفقه والشع بجملة ولا تناقل
عليه نظويلا بحيث يصح ولا تكن بمنعك التدر
أولها عن طلب واجتنب كثر السماع فهو مؤثر
ما تستفيد بالبا وبار لا لا كثرة الشيوخ صينا باطلا
ومن يقل إذا كتبت فمشر ثم إذا رويته فقتل
فليس من ذا الكتاب ثم سماعه لا تتخبة تدم
وإن يصح حال عن استيعابه لعارف أجاد في انتحابه
أو قصر استعان واحتفظه كان من الحفاظ من له بعد
وعلم في الأصل إما خطا أو همزتين أو بصا د أو طا
ولا تكن مقتصر السمع وكنته من دون فهم نفعا
وأقر الكتاب في علوم الأثر كإبر الصالح أو كذا المختصر
وبالعجيجين أبدأ ثم التدر واليه في ضبطها ثم
بما اقتضته حاجة من مسند أحمد والموطأ المهدي

دعلا وخيرها لأحمد والدارقطني والثوري عندا
من خيرها الكثير للمعنى والجرح والتعبد للترازي
وكتب المؤلف المشهور والأفضل الإيمان للأسير
والحفظه بالتدريج ثم ذكر به والانتقان أصح من زيادة
إذا تأملت إلى التأليف تمهر وتذكر وهو في التصريف
طريقان جمعة أبوابا أو مسندا تفردة صحابا
وجمعة معلا كما فعل يعقوب انلا رتبة وما كمل
وجمعوا أبوابا أو شيئا أو تراجم أو طرقا أو قدرا أو
كراهة الجمع لذي تقصير كذا الأخراج بلا تحرير
العالى والتاريخ
وطب العلو سنة وقد فضل بعض الترد وهو رد
وقسوة خمسة فالأول قرب من الرسول وهو الأفضل
إن صح الاستناد وقسم القرب إلى إمام وعلمو نسبي
بنسبة للكتب السنة إذ ينزل من من طريقها أخذ
فإن يكن في شيخه من ذواقه مع علمو فهو موافقه
أو شيخ شيخه كذا فالبدك وإن يكن ساداه عدا أو حصل
فهو الساداه وحيث راحة الأصل بالواحد فالصاحه
ثم علو قدم الوفاة أما العلو لأمع النقات

لأخر فقيل للمخسنة أو الثلاثين مضت سنينا
 ثم ملوك من التماج وضده التزواكا لأنواع
 وحيت ذم فهو ما لم يجز والقحة العلو عند النظر
الغريب والعزير والشهور
 وما به مطلقا الراوي بقدر هو الغريب وابن مندقة قد
 بالانفراد عن ما يجمع حديثه فان عليه يتبع
 من واحد اثنين بالغزير فوق مشهور وكل قد راوا
 منه القحة والضعف قد لغرب مطلقا أو اسنادا فقد
 كذلك المشهور أيضا تموا لشهرة مطلقة كالمسلم
 من سلم الحديث والمقصود على الحديثين من مشهور
 فقوته بعد الزكوع شهرا ومنه ذواته مشتقرا
 في طبقاته لمن كذب فوق سنيين رودة والعجب
 بأن من رواه للعشرة وخص بالأميرين فيما ذكره
 الشيخ عن بعضهم قل بلي مسح الحقاد وابن مندقة إلى
 عشره رفع الدين نسا ونيقوا عن مائة من كذبا
غريب الفاظ الحديث
 والنظر أو مغلظا أول من صنف الغريب فيقولوا

شر

ثم تلي أبو عبيد وأقنفا القتيبي يشرح ما صنفنا
 فاعز به ولا تخض بالظن ولا تقلد غير أهل الفن
 وخير ما فسرت به بالوارد كالنخ بالدخان لابن صائد
 كذلك عند الترمذي في العلم فسرته للمعاج وهو وأهم

السلسل

سلسل الحديث ما تواردا فيه الرواة واحد أو احدا
 حال الأمر أو وصفها أو وصف كقول كغير سمعت فأخذ
 وشمه اليمان مثلوا وقيل ليسم ضعفا يحصل
 ومنه ذو نفس قطع السنة كأوليتة وبعض وصله

التأنيخ والتسوخ

والتسوخ رفع الشارع السابق من أحكامه بلا حق وهو ممن
 أن يعنى به وكان الشافعي ذاعله ثم تبصر الشارع
 أو صاحب أو عرو أو التاريخ أو أجمع فتزكا بان نسخ وراوا
 دلالة الإجماع لا التسخيه كالقتل في أربعة بشرية

التصحيف

والتصحيف والتأنيخ والتسوخ في رواية صحفا
 في المتن كالصوي سنا غيري سنا أو الاستاد كابن الندي
 صحف فيه الطبري قال لا يدر بالباء ونقطه الأ

وَأُطْلِقُوا التَّعْيِيفَ فِيمَا ظَهَرَ لِقَوْلِهِ أَحْتَجِمُ مَكَانَ أَحْتَجِرُ
وَدَامِلُ بَعَا صِيرُ وَالْأَحْدَبُ بِأَحْوَالٍ تَعْجِيفٌ سَمِعَ لِقَبُولِهِ
وَصَحَّفَ الْمَعْنَى إِمَامَ عَتَرَهُ ظَنَّ الْقَبِيلَ بِحَدِيثِ الْعَتَرَةِ
وَبَعْضُهُمْ ظَنَّ سَكُونَ تَوْبِهِ فَقَالَ شَاهِبٌ خَابَ فِي ظَنُونِهِ

مُخْتَلَفُ الْحَدِيثِ

وَالْمَتْنُ إِنْ تَأَفَاهُ مَتْنٌ آخَرَ وَأَمَّا الْجَمْعُ فَلَا تَسَافَرُ
كَمَتْنٍ لَا يَبُورُ دَمْعٌ لَا عَدْوَى فَالْتَفَى بِالطَّغْيِ وَقَرَّ عَدْوَى
أَوْ لَا فَإِنْ لَسَّخٌ يَدَا فَاغْلِبْهُ أَوْ لَا فَتَرَجَّ وَأَعْمَلَنَّ بِالْأَشْبَهِ

حَقِّي الْأَرْسَالَ وَالْمَزِيدَ فِي الْأِسْنَادِ

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ يَدْرِيهِ الْأَرْسَالُ وَالْحَقَاءُ
كَذَا زِيَادَةُ أَسْمِ رَاوِي فِي السَّنَدِ إِنْ كَانَ حَدِيثُهُ يُعْرَفُ فِيهِ وَرَدَ
ذَلِكَ بِمُخْتَلَفٍ أَيْ فَالْحَكْمُ لَهُ مَعَ أَحْتِمَالِ كَوْنِهِ قَدْ جُمِلَ
عَنْ كُلِّ الْأَحْيَانِ مَزِيدٌ وَقَدْ رَوَى فِي دِينِ الْخَطْبِيِّ قَبْلَهُ

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ

رَأَى النَّبِيَّ مُسَلِّمًا ذُو صُحَّةٍ وَقِيلَ إِنَّ طَالَتْ وَلَمْ يَبْتَسِ
وَقِيلَ مَنْ أَقَامَ عِلْمًا وَعَدَا مَعَهُ وَذَلِكَ مِنَ الْمُسْتَبْعَنَاتِ

المتن

وَتَعْرِفُ الصَّحَابَةَ بِأَسْمَائِهِمْ رَأَى النَّبِيَّ مُسَلِّمًا ذُو صُحَّةٍ وَقِيلَ
قَدْ أَدَامَا وَضَعَدَكَ قَبْلًا وَهَرَّ عَدْوَلٌ قَبْلَ لَأَمِنْ دَخَلَا
فِي فِتْنَةٍ وَالْمَكْتُورُ كَسِتَةٌ النَّسَبُ بْنُ عَمْرِو الصَّدِيقَةُ
الْحَدِجِيُّ أَبُو هُرَيْرَةَ الْكُرْمِيُّ وَالْبَحْرِيُّ فِي الْحَقِيقَةِ
الْكَرْفِيُّ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ عَمْرِو قَدْ جُمِلَ
عَلَيْهِمْ بِالشَّهَادَةِ الْعِبَادَةَ لَيْسَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَا مَنْ شَاكَلَهُ
وَصُورُ زَيْدٍ وَابْنُ عَمْرٍو هُمُ فِي الْفِقْهِ اتِّبَاعٌ يَرُونَ تَوْحَمَهُ
وَقَالَ مَسْرُوقٌ أَنْتَنِي الْعِلْمُ إِلَى زَيْدٍ إِلَى الدَّرْدَاءِ مَعَ أَنِّي
نَحَرْتُ أَنْتَنِي لِذَيْنِ وَالْبَعْضُ جُمِلَ عَمْرٍو عَبْدُ اللَّهِ مَعَ عَلِيٍّ
وَالْعَدْلُ لَا يُحْضَرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ بَدَلَهُ
الْحَجَّ أَرْبَعُونَ الْفَادِ قَبِضَ سَبْعُونَ الْفَائِضُونَ وَحَضَرَ
وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ بَرَدَ تَعْدِيدُهُ عَنْ ذَيْنِ مَعَ أَرْبَعِ الْأَفْتِنِصِ
وَالْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ شَرُّ عَمْرٍو قِيلَ اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْ تَرِيدُ
أَوْ فَعَلَى قَبْلَهُ خَلْفٌ حَكِي قُلْتُ وَقَوْلُ الْوَقْفِ جَاعِلًا
فَالسَّنَةُ السَّائِقُونَ فَالذَّرِيَّةُ فَاحِدٌ فَالسَّبْعَةُ الْمَرْضِيَّةُ
قَالَ وَفَضَّلَ السَّائِقِينَ قَدْ وَرَدَ فَقِيلَ هُمْ وَقِيلَ يَدْرِي وَقَدْ
قِيلَ أَبُو بَكْرٍ وَقِيلَ بِلَّ عَلِيٍّ وَمَدَّعِي إِجْمَاعُهُ لَمْ يَقْبَلْ

لك

وقيل زيد وادع وفاقا
 ومات اخرا بغير مزية
 وقبله السائب بالمدينة
 وقيل الاخرها ابن عمدا
 والنسب ابن مالك بالبصرة
 والتابع فان بن بصره
 وان في حمص ابن بصره
 وبفلسطين ابو اني
 وقيل اخرنا س باليمامة
 وقيل اقرينيه وسلمه باديا او بطيبة المكرمة

معروفة التابعين

والتابع الذي لم يقدحنا
 وهم طبا وقيل من عشرة
 وقيل من الفرد وهذا الوصف
 وقول من عد سعيدا قلنا
 لكنه الافضل عند احمد
 وفضل الحسن اهل البصرة
 والخطيب حده ان يعجبنا
 او هم رواة كل العشرة
 وقيل لم يسمع من ابن عوف
 بل قيل لم يسمع سوي عنده
 وعنه قيس وسواه ودا
 والقري او يسا اهل الكوفة

ورينا

وفينا التابعين الاثنا عشر
 وفي البصرة لقبها السبعة
 ثم سليمان بن عبد الله
 انا ابو سلمة او ثابوت بن كبريت
 والمذكور جاهلية فسمي محضرين
 وقد بعد في الطباقات
 الحبل عنهم كما في الزناد
 وقد بعد تابع صاحب
 الاكابر عن الاصاغر

وقد روي الليث عن ذي الصغر
 اذ فيها رسته اخذ القصب
 عن تابع كعبه عن كعب

رواية الاقربان

والفرنا من اسنوا في السند
 مدحا وضو بادا كل اخذ
 عن اخرو غيره انفراد قد

الاخوة والاخوان

واخرو والاخوة بالتصنيف
 اربعة ابوه السمان
 فذواللثة بنو حنيف
 وخمسة اهلهم سفيان



وَتَبَتُّ نَحْوَ بَنِي سَيْرِينَ وَاجْتَمَعُوا ثَلَاثَةَ يَرُودُونَ
 وَسَبْعَةَ يَوْمًا مَقَرَّنَ وَهَذَا مَهْجَرُكَ لَيْسَ فِيهِمْ عَدَمٌ
 وَالْأَخْوَانُ جَمَلَةٌ كَقَبْتِهِ أَخِي أَبُو مَسْعُودٍ هَذَا وَفِي حُجَّةِ
رواية الأبا عن الأبناء وعكسه
 وَصَنَّفُوا فِيهَا عَنْ ابْنِ أَحَدٍ أَبُ كَعْبٍ عَنِ الْفَضْلِ كَذَا
 فَرَأَى عَنْ بَكْرِ ابْنِهِ وَالنَّبِيِّ عَنْ ابْنِهِ مَعْتَرًا فِي قَوْمٍ
 أَنَا أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْحَمْدِ عَائِشَةُ فِي حُبِّهِ السُّودِي
 فَأَبَتْ لَأَبْنِ أَبِي عَنِيكَ وَعَلَى الْوَاصِفِ بِالصِّدِّيقِ
 وَعَكْسَهُ صَنَّفَ فِيهِ أَبُو أَبِي وَمَوْلَى الْحَمْدِ النَّاقِلِ
 وَسَنَ أَهْلَهُ إِذَا مَا أَهْلُهُمَا الْأَبُ أَحَدٌ وَذَلِكَ قَسَمًا
 قَسَمَ عَنْ أَبِي وَقَطَّ عَمْرِي الْعَشْرَةَ عَنْ أَبِي عَنِ النَّبِيِّ
 وَأَسْمَهُمَا عَلَى الشَّهِيدِ فَانْطَمَأَسَ ابْنُ مَالِكِ بْنِ حَقِيمٍ
 وَالثَّانِ أَنْ يَرْتَدِّدَهُ بَعْدَهُ لِبَهْرٍ وَعَمْرٍ وَأَبَا أَوْجَدَهُ
 وَالْأَكْثَرُ أَحْوَابُ عَمْرٍ وَجَدَ لَهُ عَلَى الْجَدِّ الْكَبِيرِ الْأَعْلَى
 وَسُلَّسِلَ الْأَبَا التَّمِيمِيُّ فَقَدْ عَنْ سَبْعَةٍ قَلَّتْ وَفُوقَ ذَلِكَ وَرَدَّ
 السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ

وصنفوا

وَصَنَّفُوا فِي سَابِقٍ وَاللَّاحِقِ وَهُوَ اشْتِرَاكٌ وَإِذَا بَيْنَ سَابِقٍ
 مَوْلَا كَرْمَلِيٍّ وَذِي نَدَارِكِ كَابْنِ ذَرِيٍّ رَوَى عَنْ مَالِكِ
 سَبْعَ ثَلَاثُونَ وَقَرَنَ وَفِي أُخْرَى كَالْجَعْفِيِّ وَالْحَقَّافِ
من لم يرو عنه إلا واحد

وَصَنَّفَ فِي الْوَحْدَانِ مَنْ عَنَهُ رَأَى وَاحِدًا لِأَنَّ ابْنَ
 كَعْبٍ سَمِعَ مِنْ شَهْرٍ أَوْ كَوْهَبٍ هُوَ ابْنُ خُنَيْسٍ وَعَنْهُ الشَّعْبِيُّ
 وَعَلَى الْمَاكِ حَيْثُ زَعَمَ بِأَنَّ هَذَا الشُّعْبُ لَيْسَ فِيهَا
 فِي الصَّحِيحِ أَخْرَجَ الْمُسَيَّبِيُّ وَأَخْرَجَ الْجَعْفِيُّ لِأَنَّ تَقْلِبًا
من ذكر ينعت من عدل

وَأَعْرَبَ أَنْ تَعْرِفَ مَا يَلْتَبَسُ مِنْ خَلَّةٍ لِعَنِيهَا الْمَدْلَسُ
 مِنْ نَعْتِ رَأَى يَنْعُوتُ حَوْمًا فَعَلَّ فِي الْكَلْبِيِّ حَيْثُ يَأْتِيهَا
 مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْعَلَامِيُّ سَمَاءُ حَمَادِ الْبَوَّاسِ
 وَبِأَبِي النَّضْرِ بْنِ اسْحَاقَ ذَكَرَ وَيَا سَعِيدَ الْعَوْفِيَّ شَرَّ

أفراد العلم

وَأَعْنُ بِالْأَفْرَادِ سَمَاءً أَوْ لِقَابًا أَوْ كُنْيَةً حَوْلِيَّ بَرِّ لِيَا
 أَوْ مَسْدُكٍ عَمْرٍ وَكَرَّ الْبَشْرَا فِي الْمِيمِ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ حَفْصُ

الاسماء والكنى

واعن بالاسماء والكنى قد قسم الشيخ ذ النسخ او عشر قسم
 من اسمته كنية افعرا نحو ابي بلال او قد راها
 نحو ابي بكر بن خزيمة كنى ابا محمد خلف فاقطن
 والثاني من كنى والاسم نحو ابي شيبة وقر الخديري
 ثم كنى باللقاب والقدد نحو ابي الشيخ ابي محمد
 وابن خرمج ابي الوليد وخالد كنى للقدد
 ثم روى والخلف كنى وعلما انما ومن وعكسه وفيها
 وعكسه ورواها بسم وعكسه ابو الفصحى

اللقاب

واعن باللقاب ثم جعل الواحد اثنين الذي منها عطل
 نحو الضعيف اي يحسنه ومن ضل الطريق باسم فاعل ولكن
 يجوز ما يكره الملقب وربما كان لبعض سبب
 كقند محمد بن جعفر وصلح جزيرة المشهد
المؤلف والمختلف
 واعن بما صورته مؤلف خطأ ولكن لفظه مختلف

نحو سلام كره فشقل لابن سلام الحبر والمعزى
 ابا علي فهو خف الحد وهو الاصح في ابي السكندى
 وابن ابي الحقيق وابن شلم والاشهر التشد يد فيه فاعلم
 وابن محمد بن ناهض فاعلم اورد هاء فكذا فيه خلف
 والحبر ابن اخن خف كذا وجد السيدى والسفي
 عين ابي بن عماره الكبر روى خراعة كبر كبر
 روى شريش ابا حرام واقف روى الانصارى بر احرار
 روى الشامى عيسى بن يونس في كونه والشين والياغلبا
 في بصره وما هو من الكنى ابا عبيد بفتح والكنى
 في السفر الفخ وما هو عمل الا ابن ذكوان وعمل فحل
 والعباسي بن علي عظام وغيره فالنون والاعظام
 وروى مشرود في رصفوا سواء ضمنا وهم مسور
 ابن يزيد وابن عبد الملك وما سوي فين فمشور حكي
 ووصفوا الحمال في الرواة هارون والخير عجم ابي
 ووصفوا حناطا اذ حياطا عيسى ومثما كذا حياطا
 والسلي افع روى الانصارى بكسر لامه كامله من
 ومن عتالمالك ولها يشارا افراب بن دارما

وهما سيارا ابى ابى الوالكيم وابن سلامة وباليابن جنة
 وابن سعيد بسمرقند المازني وابن عبيد الله وابن محجب
 وفيه خلف دببتر العجم في ابن يسار وابن كعب واقتم
 يسير بن عمرو واواسير والتون في ابي قطر نسير
 جد علي بن هاشم برید وابن حفيد الاسعري برید
 ولها محمد بن عرعرة ابن البرید فالامير كسوة
 ذو كنية بمغشور العالیه بتر اسدود وبجيم جارية
 ابن قدامة كذا والد يزيد قلت وكذا الاسود
 ابن الملا وابن ابي سفيان عمرو وجد اوزا اسيان
 محمد بن خازم لا قبل والدر ربعي جبرائيل
 كذا حريز الرحبي وكنية قد علمت وانجد رعدة
 حضينا العجمه ابوساسانا واقف اباحسين ابي عثمان
 كذا الحبان بن منقذ ومن كذا وابن هلال والكرون
 ابن عطية مع ابن موسى ومن روى سعد اقبال بوسا
 حبيبا العجم في ابن عبد الرحمن وابن عدوية وهو كنية كان
 لابن الزبير ورياح الكسريا ابان زياد بخلاف حكا
 واقتم حكا مابى ابن عبد الله كذا رزق بن حكيم وانفرد
 يزيد بن الصلت واقتم والكبير وربي ابن حيان سليم كبير

وابن

وابن ابي جريح احمد ايتسا بولد النعمان وابن يونس
 عمرو بن الفيلة ابن سلمة واخوه عبد الخالق بن سلمة
 والذعامير كذا التلماني وابن حميد وولد سفيان
 كذا عبيد مكثر ليكن عبيد عندهم مصغر
 واقف عباد ابى احمد واخوه ابا قيس عماد الفرد
 وانجد بحاله بن عبيد كل وبعض بالشون قده
 عقيل القليل وابن خالد كذا البرجعي واقف واقف
 هم كذا الامير لا الابل قال سوي شيان والرافاجل
 بزار النيب بن صباح حسن وابن هشام خلفا ثم النسيان
 بالتون ساما وعبد الواحد ومالك ابن الاوس نصر ياررد
 والثوري محمد بن الصلت وربي لغيري ضمير ياتي
 في اثنين عباس سعيد وعباس يحيى بن بشر الحسري ونحسا
 والنسب جزا ماسوي منها فاختلافوا والماري هما
 وسعد المازني فقط في التت همدان وهو مطلقا قد نال

المنفق والمفتقر

وقصر المنفق المفتقر بالفظه وخطه متفق
 لكن مشيانه لبعده نحو ابن احمد الغليل سنة
 واحمد ابن جعفر وجد همدان هم اربعة بقده
 وهم الموي ابو عمرانا اثنان والاخر من بعد انا



كذا محمد بن عبد الله هاشم الأضرار والاشتباه
 ثم أبو بكر بن عمار ثم ثلاثة قد بينوا محاسنهم
 وصالح الأربعة كهم أبو ليلى صالح ابتاعهم
 ومنه ما في اسم فقط ويشكل كوخماد إذا ما هتمل
 فإن يكن من حرب أو غارم أطلقه فهو ابن زيد أو ولد
 عن الشوذكي أو عنان أو ابن مهمل فذاك الثاني
 ومنه ما في نسب كالحنفى قبلا أو مذمما أو بالكاسمى
 وهم قسم من التوابع المخلص المشابه مركبة متفق اللفظين
 في الاسم لكن أباه خلفا أو عكسه أو نحوه وصفا
 فيه الخطب نحو موسى بن علي وابن علي وحسان الأسدي
المشبه المقلوب
 وهم المشبه المقلوب صنف فيه كما في الخطب
 كابن يزيد الأسود الرزائي وكابن الأسود يزيد الثاني
 من نسب أبي غير ابنه
 ونسبوا إلى سوي الأبناء إما لا مركبي عقدا
 وجدة نحو ابن منية وقد كان جرح وجاعات وقد
 ينسب كما في النبي فليس إلا سود أصلا بابن
المنسوب للخلاف الظاهر ابن عمرو
 ونسبوا لعاصم كالبدري شرابذرا عقبة ابن عمرو

كذلك

كذلك الشهيبيان تركتهما والحمد لله جعل
 جلوسه ومقسمنا الزم محله عبد الله مولاه ونسب

المتممات

ومنهم الرواة ما لم يسموا كأمراة في الحيز وهي أسماء
 ومن روى سيد ذلك الحيز راق إلى سعيد الخدرية
 ومنه نحو ابن فلان عنه عمته زوجته ابن أمه

تواريخ الرواة والوفيات

ووصفوا النائج مما ذكرنا ذووه حتى بان لما حسبا
فأشتم كل النبي والمد كذا علي وكذا الفاروق
 ثلاثة الأعوام والسنين وفي ربيع قد قضي يقينا
 سنة إحدى عشرة وبقيا عام ثلاث عشرة الثاني الرضي
 ولثلاث بعد عشر من عمر وخمسة بعد ثلاثين عذر
 عاد بعثمان كذا في علي في الأربعين ذوالشقا الأزدي
 وطمة مع الزبير جمعا سنة ست وثلاثين معا
 وعام خمسة وخمسين فضا سعد وقيله سعيد قضي
 سنة إحدى بعد خمسين وفي عام اثنين وثلاثين قضي
 قضي ابن عوف والابن بقة عام ثمان عشرة محققه
 وعائش خان كذا حكم عشر من بعد مائة تقوم
 سنون في الإسلام ثم حفرتنا سنة أربع وخمسين خلقت

وَقَرَّبَنَا ثَلَاثَةَ كَذَا عَاشِرًا وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ
 قُلْتُ حَوَيْبُ بْنُ عَبْدِ الْقُرَيْ
 هَذَا مَعَ حَمَّانَ بْنِ زَيْدٍ
 لَدُنِّي الْقَبَابِ سَنَةً قَدِ عَمَّرُوا
 وَقَبِيحُ الثُّورِيِّ عَامًا حَذِي
 وَبَعْدَ فِي تِسْعِ نِيَّ سَعِينَا
 وَبَابُ أَبُو حَنِيفَةَ تَضَى
 الْأَرْبَعِ شَرَفُ مَا تَوَنَا
 ثُمَّ الْبُخَارِيِّ لَيْلَةَ الْفِطْرِ
 وَمَسَّ سَنَةَ أَحَدِي وَرَجَبٍ
 ثُمَّ لَحْرٌ بَعْدَ سَبْعِينَ أَبُو
 سَنَةً لِسَعْمِ بَعْدَهَا وَدَنَا
 ثُمَّ لَحْرٌ وَتَابِعِي تَفِي
 خَامِسَ قَرْنٍ عَامِ حَمَّةٍ فِي
 فِي الثَّلَاثِينَ أَبُو لَعْنَمٍ
 مِنْ بَعْدِ حَمْسِينَ وَبَعْدَ حَمَّةٍ
 مَعْرِفَةُ الثَّقَاةِ وَالضَّعْفَاءِ
 وَأَعْرَبُ الْجَرِّ وَالْقَدِيلِ فَإِنَّهُ الْمُرْقَاتُ لِلتَّفْضِيلِ
 بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَالْمَعْدَلِ مِنْ غَرَضٍ فَاجْرَحَ أَيَّ حَظَرٍ

ومع ذا

وَمَعِ ذَا فَالتَّصْحِيحُ وَالْقَدْرُ أَحْسَنُ نَحْيِي فِي جَوَابِهِ وَسَدُّ
 لِأَنَّ يَكُونُوا خَصًّا بِالْحَبِّ مِنْ كَوْنِ حَصْمِي الْمَصْطَفَى أَدْلَمُ
 وَرَبَّمَا رَدَّ كَلَامَ الْجَارِحِ كَالنَّسَائِيِّ فِي أَحَدٍ مِنْ مَالِجٍ
 قَرَّبْنَا كَانَ لِمَجْرَحٍ مَخْرَجٍ غَطَّى عَلَيْهِ التَّمْحَاحِينَ يَخْرُجُ
 مَعْرِفَةُ مَنْ اخْتَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ
 وَفِي الثَّقَاتِ مَنْ أَحْبَبَ اخْتَلَطَ قَارِؤِي فِيهِ أَوْ أَحْبَبَ سَقَطَ
 نَحْوُ عَطَاةٍ هُوَ ابْنُ السَّائِبِ وَكَالْجَرِيرِيِّ سَعِيدٍ وَأَبِي
 إِسْحَاقَ ثُمَّ ابْنُ عَرُوبَةَ ثُمَّ الرَّقَاشِيُّ ابْنُ قِلَابَةَ
 كَذَا حَصْمِي السَّخِيِّ الْوَدِيُّ وَعَامِرٌ مُحَمَّدٌ وَالشَّقْفِيُّ
 كَذَا ابْنُ هَمَامٍ بَصْعَالِ إِذِي وَالرَّزَائِي فِيمَا رَعَمُوا وَالنُّورِيُّ
 وَأَبْنُ عَيْنِيَّةٍ مَعَ السَّعُودِيِّ وَأَخْرَجَ حَكُوهُ فِي الْحَفِيدِ
 ابْنُ خُرَيْمَةَ مَعَ الْفِطْرِ مَعَ الْقَطِيعِيِّ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفِ

أدب

أي يضيئ صدره

أي يضيئ صدره

طُرُقَاتُ الرِّوَاةِ

وَاللِّرْوَاةِ طُرُقَاتٌ تَعْرِفُ بِالسَّنِّ وَالْأَخْذِ وَكُنْ مَصْفِيٌّ
 يَغْلَطُ فِيهَا وَأَبْنُ سَعْدَةَ فِيهَا وَلَكِنْ كَرَّرَ زَيْدٌ عَمْرُ
 الْمَوْلَى مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرِّوَاةِ

وَرَبَّمَا إِلَى الْقَيْلِ يَنْسَبُ مَوْلَى عِلَاقَةَ وَهَذَا الْإِسْمُ
 أَوْ لَوْلَا لِمَالِكِ كَالثَّمِينِيِّ مَالِكِ أَوْ لِدِينِ كَالْجَعْفَرِيِّ

وربما ينسب مؤيد المولى نحو سعيد بن يسار أصلاً
أوطان الرواة وبلد الخصم من الأوطان
ومناعت الأئمة في البلدان فتسبوا لآل كثر الأوطان
وإن يكن في بلد غير مكاننا فأنبدأ بالآل أولى ويتم حسناً
ومن يك من قرية من بلدة ينسب لكل وإلى الناحية
وكملت بطيبة الميمونة فبررت من خذرها ميمونة
قرتنا المحمودة والمشكورة إليه من ترجع الأمور
وأفضل الصلاة والسلام على النبي سيد الأنام
تمت المنظومة بالنام والكمال وصلى الله على

سيدنا ومولانا محمد عدا ما ذكره الذكرون
وعقل عن ذكره الغافلون ورضوا الله
عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن

التابعين لهم بإحسان إلى يوم
الدين سبحان ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين
استيا رب العالمين

١٥
ط